مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: الانتقال من النظام الشمولي إلى الديمقراطية المعوقات وآفاق المستقبل (بحث عن التجربة الاندونيسية)
اسم الكاتب: م.د. طلال حامد خليل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1004
تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 13:21 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الانتقال من النظام الشمولي إلى الديمقراطية
المعوقات وآفاق المستقبل
(بحث عن التجربة الاندونيسية)

م.د. طلال حامد خليل

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

ملخص البحث

تعد مسالة الانتقال من النظام السياسي الشمولي الى الأنظمة الديمقراطية من الموضوعات التي انثنى لها العديد من الكتاب والمفكرين قديما وحديثا ، وفي عالم اليوم الذي لم يعد هناك مكان للأنظمة الشمولية تبقى مسالة الديمقراطية كنظام حكم وأسلوب حياة تتجاذبها الرؤى وتختلف وتتشابك عندها مسارات التوجه.

تبعا لما تقدم يقدم البحث رؤيا نظرية تطبيقية لواحدة من تجارب الانتقال من الأنظمة الشمولية الى الديمقراطية وهي التجربة الاندونيسية من خلال مبحثين ، في المبحث الأول تمت مناقشة نشأة الدولة وتطورها تاريخيا ، إذ بينا بعض الحقائق الجغرافية والعقيدة السياسية وطبيعة النظام الاندونيسي كما حددها دستور ١٩٤٥ المعدل ، وفترة الاستقلال وصراع السلطة والجيش والحزب الشيوعي ، فضلا عن الفترة الرئاسية لسوهارتو واستمرار تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ، وفي المبحث الثاني ،ومن خلال ثلاث مطالب وضح البحث الأسس لعملية الانتقال من الشمولية الى الديمقراطية ، ومسارات التحول ودور الديمقراطية في بناء الاقتصاد الوطني ، فضلا عن التحديات التي تواجه اندونيسيا وآفاق مستقبلها الديمقراطي ، وتم إفراد الخاتمة الى أهم الاستنتاجات التي خرج بها البحث.

المقدمـــــة

شغلت مسالة التحول من الأنظمة الشمولية الى الديمقراطية المفكرين منذ بدايات وأصول الفكر السياسي ، وخصص لها العديد من المؤلفات والدراسات ، وفي عالم اليوم الذي لم يعد هناك مكان للأنظمة الشمولية تبقى مسالة الديمقراطية كنظام حكم وأسلوب حياة تتجاذبها الرؤى وتختلف وتتشابك عندها مسارات التوجه ، إذ أخذت الدعوة الى الديمقراطية تأخذ وجهين ، الأول : الرغبة الشعبية لإزالة الأنظمة الشمولية وبناء مؤسسات المجتمع الديمقراطي ، ويمكن عده وجها داخليا ، والثاني : فرض الديمقراطية من الخارج على النظم الشمولية والسعي الى تغييرها بكل الطرق حتى استخدام القوة استنادا الى مسوغات ومعطيات دولية منها الدفاع عن حقوق الانسان ومحاربة الإرهاب الدولي ، وإدامة السلم والأمن الدوليين والتنمية السياسية، وان كانت هذه الأسباب بعضها حقيقي وبعضها مفتعل لأغراض ونوايا غير معلنة إلا أن شعار الديمقراطية أصبح من أكثر الشعارات بريقا .

إن هذا البحث محاولة للوقوف والإحاطة بأهم المسارات التاريخية والتحولات السياسية التي شهدتها اندونيسيا وانتقالها من دولة ذات حكم شمولي الى ثالث اكبر دولة ديمقراطية بعد الهند والولايات المتحدة الأمريكية حسب مقاييس (فريدوم هاوس) واقتصاد يوصف بقدرته على تجاوز الأزمات.

أهمية البحث :

تعد اندونيسيا من الدول التي تقدم تجربة في التحول الديمقراطي وتحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، على الرغم من التنوع الاثني والعرقي واللغوي والديني الذي تعيشه ، والتحولات السياسية التي شهدتها منذ حصولها على الاستقلال الى يومنا ، فضلا عن الضغوط الدولية والإقليمية والأزمات التي تتعرض لها ، وإذا كان الحديث اليوم ينصب على التجربة التركية ، فان التجربة الاندونيسية لا تقل أهمية عن التجربة التركية ، الأمر الذي يدعو الباحث الى دراستها والاستفادة منها ، فالغرض الرئيس من استعراض التجربة الإندونيسية

هو استكشاف كيفية الاستفادة من هذه الخبرة في عملية التحول الديمقراطي والانتقال المتدرج نحو الديمقراطية وتداول السلطة بشكل سلمي ، في الوقت الذي تجرى فيه عملية الإصلاح السياسي والدستوري ، بشكل يؤدي إلى تفعيل مشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية ، ومحاولة تذليل المعوقات التي تعتري مسيرة التحول.

فرضية البحث :

إن فرضية البحث تنطلق من محاولة بيان العلاقة بين الديمقراطية ودورها في احتواء التنوع داخل المجتمع فضلا عن دورها في احتواء الأزمات السياسية والاقتصادية ، شريطة توافر القيادات المؤمنة بالتحول الديمقراطي.

منهجية البحث :

لأن البحث يأخذ مسارات التحول في عمقها التاريخي فقد تم اعتماد المنهج التاريخي ،ولان رصد التطورات ومعرفة أسبابها ومآلاتها على مستوى الحاضر واستشفاف أبعادها المستقبلية فقد استعنا بالمنهج الوصفي التحليلي.

هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث الى مبحثين وخاتمة ، ففي المبحث الأول حاولنا الإحاطة بنشأة الدولة والظروف الدولية التي أسهمت في تشكيل نظامها السياسي ، وقد تم تقسيمه الى ثلاثة مطالب ، في المطلب الأول وقفنا عند الحقائق الجغرافية والديموغرافية لإندونيسيا وطبيعة نظامها السياسي وفق ما اقره دستور عام ١٩٤٥ المعدل ، وفي المطلب الثاني الذي خصص لمرحلة ما بعد الاستعمار وحصول اندونيسيا على استقلالها وتسنم احمد سوكارنو لدفة الحكم في البلاد وسطوة الحزب الشيوعي وتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ، إذ جاء هذا المطلب تحت عنوان اندونيسيا مرحلة ما بعد الاستقلال (السلطة ، الجيش ، الحزب الشيوعي) ، أما المطلب الثالث فقد تم تخصيصه لمرحلة حكم سوهارتو والانتفاضة الشعبية التي مهدت للحكم الديمقراطي ، وفي المبحث الثاني الذي قسم الى ثلاثة مطالب فقد جاء المطلب الأول ليغطي مرحلة ما بعد سوهارتو وصولا الى الرئيس الأخير سوسيلو بامبانغ يودهونو ، وتم البحث في

المطلب الثاني عن أفاق الديمقراطية وانعكاسها على الأداء الاقتصادي واهم الأزمات التي عانى منها النظام ، و تحت عنوان الديمقراطية الاندونيسية التحديات وآفاق المستقبل جاء المطلب الثالث للإجابة عن مجموعة من الأسئلة التي ترشحت من خلال البحث مثل ما هي التحديات التي يواجهها مسار الديمقراطية في اندونيسيا؟ وما هي الآفاق المستقبلية للتجربة ؟ وفي خاتمة البحث تم تحديد أهم النقاط التي توصل إليها البحث.

ومن الله العون والتوفيق

الباحث

المبحث الأول
نشأت الدولة وتطورها

تعد اندونيسيا واحدة من الدول ذات الإرث الحضاري الضارب في القدم ، كانت الأقاليم التي تشكل الدولة اليوم ، عبارة عن مناطق يحكم فيها الزعماء القبليون والأعيان[١] ، وقد نشأت في اندونيسيا العديد من الممالك والإمبراطوريات مثل إمبراطورية (سري وينجا) في سومطرة في القرن الخامس الميلادي ، ومملكة (تاروماناجارا) التي امتد حكمها من القرن السابع حتى القرن الثاني عشر ،ومملكة جاوة الشرقية وإمبراطورية (ماجاباهيت) والتي امتد حكمها من القرن الثالث عشر حتى القرن الخامس عشر وبسطت نفوذها على الجزر الاندونيسية كلها فضلا عن الفلبين وجزء من الهند الصينية [٢].

استولى الهولنديون على الجزر الاندونيسية عام ١٦٠٢ وتحكموا بالموانئ الأساسية واحتكار التجارة وتمت لهم السيطرة على ياغاكارتا (عاصمة ماتارام)، وأحرقوها وأنشأوا جاكرتا الراهنة على طراز أمستردام. ، بعد ذلك في عام ١٨١٦، انتقل الهولنديون إلى نظام زراعي قوامه أعمال السخرة وزراعة المطاط والتوابل والبن (وشكل إنتاج البن الإندونيسي ثلاثة أرباع الإنتاج العالمي في ذلك الحين). وكان التمثيل المحلي بالمؤسسات السياسية للإندونيسيين ممنوعاً في فترة الحكم الهولندي[٣].

ظلت اندونيسيا تحت نير الاستعمار خمسة قرون في الفترة الواقعة بين القرن الخامس عشر والقرن العشرين ،إذ استعمرها فضلا على الهولنديين كل من البريطانيين واليابانيين حتى نالت استقلالها في عام ١٩٤٥ وحصلت على الاعتراف الدولي في العام ١٩٤٩.

المطلب الأول : الحقائق الجغرافية والديموغرافية لإندونيسيا وطبيعة نظامها السياسي.

تتمثل اندونيسيا بأرخبيل متكون من ١٧ ألف جزيرة ، تبلغ مساحة اندونيسيا ١،٩١٩،٤٤كم٢ ، وحسب إحصاء عام ٢٠١٠ يبلغ عدد سكانها ٢٤٥،٦١٣،٠٣٤ مليون نسمة وهي بذلك تعد اكبر الدول الاسلامية ورابع دولة في العالم من حيث التعداد السكاني بعد الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية[٤].

يشكل المسلمون ٨٨% من مجموع السكان ، ويشكل المسيحيون البروتستانت ٥%، والمسيح الكاثوليك ٣% والبوذيون ١% وأخرى ١%، وتعد اللغة الاندونيسية اللغة الرسمية للدولة وهي من اللغات الهندو– أوربية ، ويوجد إلى جانبها أكثر من ثلاثمائة لغة ولهجة من أهمها الجاوية التي يتحد بها أكثر من ٨٠ مليوناً والساندانيسية والآتشية والباتاقية والملاوية[٥].

أما من حيث الأعراق والقوميات فان الشعب الاندونيسي ينقسم الى الجاويين٤٥% من السكان، والسندان: ١٤%، والمادور: ٧٠٥%، والملايو: ٧٠٥%، وتشكل الجماعات العرقية الأخرى التي تعد بالمئات ٢٦% من السكان، ومن أهمها الصينيون (٤%) الذين يسيطرون على التجارة، والباتنغ والمينغاب والآتشيون واللامبنغ والمنهال والتورغ والدايك والميلانس والهنود والعرب[٦].

إن اندونيسيا وفقا لهذا التنوع باتت تحوي امتدادات تراثية لكل من الهند والصين وأوربا والشرق الأوسط ، فالتنوع الثقافي كان على مدى قرون كبيرا ومعقدا على نحو فريد ، وكانت المكونات التراثية المختلفة في حالة من التعليق تمكنت فيه الرؤى وطرق الحياة المختلفة ، وحتى المتعاكسة من التعايش فيما بينها وان لم يكن ذلك من دون توتر أو من دون عنف فقد كان على الأقل بنوع من التنسيق القابل للعمل حيث ينال كل طرف ما له من حقوق[٧]، إن استيعاب هذا التنوع الديني واللغوي والعرقي أسهم في بناء عقيدة النظام الأساسية والتي تدعى بالبانتاشيسلا أو المبادئ الخمسة التي يسير على هديها الشعب الاندونيسي ،وهي المبادئ

المنظمة لطبيعة النظام السياسي والاجتماعي والثقافي وأساس فلسفة الدولة إذ تقوم البانتاشيسلا على الآتي[٨]:-

١- الإيمان بالله الواحد الأحد (الربانية المتفردة).

٢- القومية وتنادي (بالوحدة الاندونيسية).

٣- الديمقراطية أو (الشعبية الموجهة بالحكمة في الشورى النيابية).

٤- الإنسانية العادلة المهذبة .

٥- العدالة الاجتماعي.

وقد جاءت هذه المبادئ في مقدمة الدستور الاندونيسي لعام ١٩٤٥ بما نصه(فقد قرر بناء الاستقلال القومي الإندونيسي وصياغته في صلب دستور للدولة الإندونيسية التي اتخذت لنفسها النظام الجمهوري ذات السلطة الشعبية، القائمة على الربانية المتفردة ، والإنسانية العادلة المهذبة ، والوحدة الإندونيسية ، وعلى السلطة الشعبية الموجهة بالحكمة والحصافة في الشورى النيابية ، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية لكافة شعب إندونيسيا)[٩].

إن البانتشاسيلا تنص على الالتزام بإقامة مجتمع إندونيسي يقوم على المساواة والتعددية، وتعمل كإطار مرجعي على المستوى الوطني وعلى مستوى المجتمعات المحلية داخل إندونيسيا.

إن طبيعة النظام السياسي الاندونيسي وفق ما اقرها دستور عام ١٩٤٥ المعدل[١٠] الذي يتألف من ٣٧ مادة ، أخذت شكل النظام الرئاسي الجمهوري ، إذ نصت المادة الأولى (الدولة الاندونيسية دولة موحدة شكلها جمهوري)[١١] ،أما أهم المؤسسات السياسية في اندونيسيا وفق ما قرره ذات الدستور للفصل بين السلطات فهي :-

الجمعية الاستشارية الشعبية ويسمى مجلس (بروماسيا وارتان راكيات) أو مجلس شورى الشعب ،وتعد ممثلة للشعب الاندونيسي ، وتتألف من (٧٠٠)[١٢] عضو يتم انتخاب (٥٠٠) عضو ويعين (٢٠٠) من الشخصيات المعروفة من القوميات المختلفة وبتوصية من مجالس المحافظات ، تكون مدة العضوية لخمس سنوات وتتم كل قراراته بالأغلبية ، حتى عام ١٩٩٩

كانت الجمعية مسئولة عن ترشيح الرئيس ونائبه بشرط حصولهم على أكثر من ٥٠% من الناخبين، ولها الحق في إقالتهم شريطة إن يتقدم الطلب من أغلبية أعضاء الجمعية بتهم الخيانة العظمى أو الفساد والانحراف بالعمل بما يتعارض والمصلحة الوطنية.

٢- مجلس النواب هو السلطة التشريعية للدولة ، ويتكون من (٥٠٠) عضو من ضمنهم (٧٥) عضو يتم تعيينهم من القوات المسلحة من قبل الرئيس ، وفي كانون الأول عام ١٩٩٩م أعلن أن عدد المقاعد للجيش ستنخفض من ٧٥ إلى ٣٨ ، بينما سيرتفع عدد الأعضاء المنتخبين من ٤٢٥ إلى ٤٦٢، وفي عام ٢٠٠٤ استبعد الجيش نهائيا من المجلس وأصبح جميع الأعضاء منتخبين لمدة خمس سنوات ، للمجلس الحق في تقديم مشاريع القوانين ، ويقوم مجلس النواب فضلا عن مهمة التقنين بوظيفة إقرار ميزانية الدولة ووظيفة المراقبة وحق استدعاء الوزراء واستجوابهم (في القيام بوظائفه، بجانب الحقوق التي يتم تنظيمها في المواد الأخرى من الدستور، فإن لمجلس النواب الشعبي حق الاستجواب وحق تقديم الأسئلة وحق إبداء الآراء)[١٣]

٢- المجلس الاستشاري الأعلى : ويسمى (ديوان برتيم بان جان أجونج) يمثل مؤسسة استشارية يختار الرئيس أعضاءها من الأحزاب السياسية والجماعات الوظيفية، وكذلك الجماعات التابعة للشخصيات المهمة والمؤثرة مهمته تقديم المشورة في السياسات الداخلية والخارجية الى رئيس الدولة أو نائبه وهم مسئولون أمام الرئيس وله الحق في إقالتهم.

٣- إدارة الأقاليم : تنقسم إندونيسيا إلى ٢٦ إقليمًا ، وكل إقليم يخضع لعمدة، والذي يتم انتخابه من قبل مجلس الإقليم لمدة خمس سنوات. والحكام الإقليميون – أو العمد – لا بد أن يتم الموافقة عليهم من قبل الرئيس، وحاكم إقليم جاكرتا بالذات لا بد أن يتم التصديق على انتخابه من قبل الرئيس، فجاكرتا – العاصمة – تمثل مقاطعة خاصة مثلها مثل آتشية. والحكومة المحلية تعمل من خلال ثلاثة مجالس: إقليمية، وبلدية، ومجالس وصاية[١٤].

تتبع السلطة قيادة لامركزية في إدارة الدولة، إذ تم إعطاء صلاحيات لبعض الأقاليم ووصفها بذات الوضع الخاص ، ومنها آتشية (أو نانجرو آتشية دار السلام) ويوجياكرتا ، فلهم مزايا تشريعية: فالحكومة المحلية الآتشية لها حق تشكيل نظام قضائي مستقل، إذ أقرت في عام

٢٠٠٣ الشريعة الإسلامية كالمصدر الأول للتشريع لديها، و يوجياكارتا ما زالت سلطنة وسلطانها (حاليا سري سلطان هامنكوبوونو العاشر ذو الشعبية الجارفة) هو حاكم الدائرة الفعلي مدى الحياة ، تقوم الأقاليم بانتخاب مجالس محلية تكون مهمتها توفير الخدمات وإدارة دوائر الوزارات المركزية في الأقاليم(١٥).

٤- السلطة التنفيذية : يقوم الرئيس المنتخب بتعيين الوزراء الذين يشكلون الحكومة ، وليس هناك قيد على الرئيس أن يختار وزراءه سواء من المنتخبين أم غير المنتخبين ، ويكون الوزراء مسئولين أمام الرئيس وله الحق في إقالتهم.

٥- السلطة القضائية : يوجد قانون جنائي واحد لكل أقاليم إندونيسيا واهم المحاكم :-

١- المحكمة الدستورية العليا .

٢- المحاكم العليا في ولايات إندونيسيا المختلفة؛ وتتعامل مع قضايا الاستئناف القادمة من محاكم المقاطعات.

٣- محاكم المقاطعات التي تتعامل مع شؤون الزواج والطلاق والصلح.

المطلب الثاني : مرحلة ما بعد الاستقلال (السلطة ، الجيش ، الحزب الشيوعي)

نالت اندونيسيا استقلالها في عام ١٩٤٥ وحصلت على الاعتراف الدولي عام ١٩٤٩ بعد سلسلة من المقاومة الشعبية ضد الاستعمار الهولندي ، فقد تدهور الوضع في اندونيسيا عام ١٩٤٩ اثر محاولة الاستعمار الهولندي التمسك بالامتيازات والمناطق المتواجد فيها ، فعرضت القضية على مجلس الأمن ، إذ طلب وقف الأعمال الحربية في الجزر الاندونيسية ، ورفضت هولندا ذلك ، غير أن مجلس الأمن أصر على طلبه فاستجابت هولندا للقرار بعد تهديد الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوربية ، وأعلن استقلال اندونيسيا والاعتراف بها رسمياً[١٦].

تم اختيار احمد سوكارنو[١٧] في عام ١٩٤٥ رئيسا للبلاد لتاريخه في مقارعة الاستعمار الهولندي ، فشرع الشيوعيون عن طريق سوكارنو بالسيطرة والوصول الى رئاسة الوزراء والحكم لفترة من الوقت ، ففي الثالث من تموز عام ١٩٤٧ أوكل سوكارنو الى الشيوعي المعروف (عامر شرف الدين) مهمة تأليف الوزارة متجاهلا الامتعاض وعدم الرضا الذي واجه به المواطنون هذا القرار ، وقد تولى شرف رئاسة الوزراء الى جانب وزارة الدفاع حتى يتمكن من السيطرة على القوات المسلحة وانتهج سياسة التقرب الى الاتحاد السوفيتي[١٨].

اضطر(محمد حتي) الى استخدام سلطته كنائب للرئيس واصدر مرسوما بحل وزارة عامر شرف الدين وتشكيل وزارة بنفسه تخلف وزارة عامر ، فثار سخط الشيوعيون ، فبدأ أعضاء البرلمان من الشيوعيين بمضايقة محمد حتي ووزرائه ، وعرضوا عليه ضم بعض الشيوعيين في وزارته وكانت عيونهم صوب وزارة الدفاع لمعرفتهم بان من يتولى هذه الوزارة يكون متحكم بأهم دائرة في الدولة ، للدور الذي كان يضطلع به الجيش في العملية السياسية[١٩].

فشلت كل مساعي الشيوعيين من التأثير على محمد حتي ، فاعدوا العدة بمؤازرة سوكارنو والاتحاد السوفيتي ، وبعض وحدات الجيش وقاموا باختطاف عدد من قادة الجيش المناوئين لهم ، فضلا عن قيامهم باغتيال بعض قادة الأحزاب الاسلامية والشخصيات الوطنية[٢٠] ، إذ بثوا الرعب في صفوف المواطنين ، وقد استطاع الشيوعيون من السيطرة على مدينة (ماديون)،

إذ أعلنوا عبر إذاعتها في يوم ٩ أيلول ١٩٤٨ عن قيام (دولة اندونيسيا الشيوعية) واتخذوا شعار (من ماديون يبدأ النصر) وشكلوا حكومة برئاسة عامر شرف الدين، الذي استغل انشغال الدولة في حرب العصابات ضد الهولنديين في ذلك الوقت ، فأعلنت الأحزاب الاسلامية الجهاد وتحرك الجيش الاندونيسي بقيادة (أبي الحارث ناسوتيون) للقضاء على التمرد الشيوعي فتم ذلك، ولم يكن مستغربا قيام الشيوعيون بالتمرد ، ولكن المستغرب كان رد فعل سوكارنو الذي عبر عنه في خطبته بمناسبة الذكرى الرابعة للاستقلال عندما دافع عن قتل العلماء وقادة الجيش من قبل الشيوعيين[٢١].

في عام ١٩٥٠ وبعد الإطاحة بالثورة الشيوعية ، عملت الشخصيات الاسلامية على تأليف حزب سياسي أطلق عليه حزب ماشومي ، لمناوأة عودة الشيوعيين ، فاستطاع الحزب أن يشكل الحكومة برئاسة زعيم الحزب (محمد ناصر)، ولكنها استقالت وشكل الحكومة الدكتور (سويكيمان) وهو من زعماء الحزب واستمرت في عملها عاما واحدا إذ استقالت للضغوط التي كان يمارسها سوكارنو على الحكومة والحزب معا ، فتم إجراء انتخابات نيابية في عام ١٩٥٥ وألف الحزب الوطني[٢٢] حكومة ائتلافية اشتركت فيها كل الأحزاب وعلى رأسها حزب ماشومي[٢٣].

نتائج الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٥٥

اسم الحزب	النسبة التي حصل عليها	عدد المقاعد
الحزب الوطني الاندونيسي	٢٢،٣	٥٧
حزب ماشومي	٩،٢٠	٥٧
حزب الوحدة الوطنية	١٨،٤	٤٥
حزب العدالة	١٦،٤	٣٩
حركة إحياء الإسلام	٢،٩	٨
حزب الباركيندو	٢،٦	٨
حزب الكاثوليك	٢	٦
حزب البروتستانت	٢	٥
الأحزاب الأخرى	١٢،٥	٣٢
المجموع	١٠٠	٢٥٧

المصدر: Andreas Ufen . Political Parties In Post-Suharto Indonesia. German Institute Of Global and Area Studies .2006 :P 8

لم يكن سوكارنو مطمئن للنتائج التي أفرزتها الانتخابات ، فأعلن بعد زيارته للاتحاد السوفيتي – السابق – في عام ١٩٥٦ بأنه سيتخذ من (الديمقراطية الموجهة) أساس في عمله لإدارة البلاد، إذ تقوم الديمقراطية الموجهة على دعامتين أساسيتين هما الجيش والحزب الشيوعي (كان يمثل ثالث اكبر حزب شيوعي في العالم) متأثرا بالتجربة الشيوعية ، فعمد الى حل الحزب المناهض له وهو (حزب ماشومي) واصدر تشريعات اقرب ما تكون الى التشريعات الشيوعية[٢٤] ، الأمر الذي أدى الى استقالة نائب الرئيس محمد حتي ورفضت الأحزاب هذه الدكتاتورية وانسحبت من الحكومة التي أجبرت على الاستقالة ، وأعلن الرئيس احمد سوكارنو حالة الطوارئ وتشكيل حكومة ائتلافية بالتعيين مما أدى الى حدوث أزمة دستورية وحل المجلس النيابي[٢٥].

استمر تحالف القوى الرئيسة في اندونيسيا (الرئيس ، الجيش ، الحزب الشيوعي) ، مما أتاح لسوكارنو إجراء تعديلات دستورية تمخض عنها زيادة دور الجيش في العملية السياسية وخاصة السلطة التشريعية ، واتساع حجم التمثيل للحزب الشيوعي وذلك عام ١٩٥٩، وكان من نتائج السيطرة على السلطات الثلاث أن أعلن سوكارنو نفسه رئيساً مدى الحياة في عام ١٩٦٣[٢٦].

إن حل الأحزاب وخاصة الاسلامية منها واعتقال الزعماء السياسيين من الأحزاب الأخرى أتاحت الفرصة للحزب الشيوعي بعد أن خلا له الميدان السياسي للإعلان انه سيكون الحزب الوحيد في البلاد وانه سيحول السياسة وفق أهدافه ومبادئه ، إذ قاموا في عام ١٩٦٥ بالإعلان عن ثورتهم متعللين بمرض سوكارنو وعدم اهتمام الجيش بالأمر والأخطار التي تهدد البلاد ، بعد أن اقنعوا سوكارنو بضرورة تسليح الفلاحين والعمال ولأن الجيش الذي أسسه سوكارنو وطوره بنفسه بات يمثل الخطر الأكبر – حسب رأيهم – على العملية السياسية وعلى سوكارنو نفسه ، قام قائد الحرس الجمهوري باعتقال الضباط المعارضين للثورة وإعدامهم، ولكن الجنرال (عبد الحارث ناسوتيان) أمر الجنرال سوهارتو بالقضاء على الثورة ، وقد كانت الحصيلة ثلاث أرباع المليون من الناس الذين لقوا حتفهم ، ولعل من غير المناسب أن نختزل

أسباب الصراع بالانفجار الأيديولوجي فحسب ، بل يمكن أن يعزى الى أسباب اقتصادية وسياسية وثقافية ونفسية ، فان ما حدث كان علامة على نهاية مرحلة متميزة في مسيرة الوحدة الاندونيسية وسقوط شعارات أو عدم مصداقيتها كالشعب الواحد واللغة الواحدة والأمة الواحدة ،وانتهت بإزاحة سوكارنو من السلطة عام ١٩٦٧ وتعيين الجنرال سوهارتو رئيسا للجمهورية وإذا كانت فترة حكم سوكارنو قد مهدت لقيام الدولة الاندونيسية الموحدة ، إلا أنها تؤشر في ذات الوقت حربا باتجاهين ، الأول حرب التحرير التي أدت الى الاستقلال، وحرب السلطة التي راح ضحيتها الملايين سواء من الشيوعيين أو من الأحزاب الأخرى أو من القوات النظامية للجيش التي تقاتلت فيما بينها لتبنيها أجندات الأحزاب المنتمية لها فالصراع السياسي أبان حكم سوكارنو كان سرعان ما يصل الى قوات الجيش التي كانت في قلب العملية السياسية ومصدر قوة لهذا الطرف أو ذاك.

المطلب الثالث : سوهارتو والسلطوية الجديدة واتساع دور الجيش

تدل دراسة خبرات وتجارب الدول في إدارة المرحلة الانتقالية فيما بعد التغيير أو الثورة الى وجود منهجين أو نموذجين رئيسين :-

النموذج الأول : ويتسم بالانقطاع المؤسسي وتغيير شامل للنخبة السياسية الحاكمة وسياساتها وسقوط كامل للنظام السياسي بنخبته السياسية وحزبه الحاكم ،إذ يؤدي تردي الأوضاع الاقتصادية ونمو الحركات الشعبية التي تدعو الى مزيد من الحرية والحقوق الاقتصادية والسياسية الى إسقاط النظام ووضع دستور جديد وتبني قوانين جديدة للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وإجراء انتخابات تنافسية حرة ونزيهة مما يسمح بوصول أحزاب المعارضة الى الحكم وتدشين مرحلة جديدة من التطور السياسي .

النموذج الثاني : ويتسم بالتغيير المؤسسي المتدرج في إطار النخبة الحاكمة ، إذ لا يحدث الانقطاع المؤسسي ولا التحول السريع لشكل نظام الحكم ولا تغيير مفاجئ لدستور الدولة، وإنما يحدث التطور السياسي من خلال سلسلة من الإجراءات والقرارات التدريجية التي تتم على مدى زمني طويل ويرتبط بذلك اختلاط القيم الجديدة واتسام التفاعلات السياسية بأنماط التعاون والتنافس والصراع، ليس بين الأحزاب المختلفة فحسب، بل في داخل الأحزاب الكبيرة.

يعبر النموذج الثاني عن التجربة الاندونيسية وما شهدته في مسارات تحولها الديمقراطي ، فالتحول جاء بشكل متدرج ،وفي كتابهما (الانتقالات من الحكم السلطوي) يؤكد غيليرمو أودونيل وفيليب س. شميتر (أن الأنظمة السلطوية لها القدرة على شرعنة حكمها من خلال المزج ما بين صور التعبئة والاستعانة بالأشكال التقليدية للمؤسسات ، وتروج لنفسها على أنها الحل طويل المدى لمشاكل النظام السياسي وأنها أفضل أنماط الحكم في مجتمعاتها ... فهي أنظمة تمارس الدكتاتورية والقمع وتعد بالديمقراطية والحرية ، إذ يمكنها أن تبرر نفسها بالمعنى السياسي على أنها سلطة انتقالية لا أكثر وتحاول توجيه الانتباه الى الانجازات الفورية كإنجاز السلام الاجتماعي أو النمو الاقتصادي)[٢٧].

إن ما تقدم ينطبق على فترة حكم سوهارتو[٢٨] الذي كان يركز على المتحقق الآني ويدعي الديمقراطية ، إذ استمد شرعيته واستمراره لمدة ٣٢ عاما للفترة من ١٩٦٧– ١٩٩٩، من مؤسستين تمثلت بالجيش (المؤسسة العسكرية) ، وسيطرته من خلال حزبه (جولكار) المدعوم من الجيش على كل العمليات الانتخابية التي جرت في ذات الفترة ، فقد حل جميع الأحزاب السياسية والإبقاء على ثلاثة أحزاب كان يحق لها الاشتراك في الانتخابات النيابية وهي بالإضافة لحزبه (حزب التنمية المتحد (ppp)[*] والحزب الديمقراطي الاندونيسي (PDI)، فقد استطاع حزبه أن يحصل على ثلثي المقاعد في الانتخابات البرلمانية للأعوام ١٩٧١ الى ١٩٩٧ ، إذ أعيد انتخابه رئيسا للبلاد خمس مرات ، وكما موضح في الجدول التالي :

نتائج الانتخابات البرلمانية من عام ١٩٧١ – ١٩٩٧

الحزب	١٩٧١	١٩٧٧	١٩٨٢	١٩٨٧	١٩٩٢	١٩٩٧
جولكار	٦٢،٨	٦٢،١	٦٤،٢	٧٣،٢	٦٨،١	٧٤،٥
التنمية المتحد	٢٧،١	٢٩،٣	٠،٢٨	٠،١٦	٠،١٧	٢٢،٤
الديمقراطي الاندونيسي	١،١٠	٨،٦	٧،٩	٩،١٠	١٤،٩	٣،١

المصدر : Andreas Ufen :Opcit :P9

فإذا كان سوكارنو قد استمد شرعيته وقوته في استمرار حكمه من الجيش والحزب الشيوعي ، فان سوهارتو استمدها من الجيش والطبقة الرأسمالية التي ظلت مدينة له اثر تخليصهم من النظام الشيوعي ، ووعود سوهارتو بانفتاح إندونيسيا على سياسات السوق الحر والتقدم نحو عهد جديد من الرخاء و الازدهار الاقتصادي.

إن طبيعة النظام الذى أقامه سوهارتو شكلتها في الأساس تربيته و تاريخه الوظيفي والعملي، فقد تربى في صغره على الفلسفة الأخلاقية لجاوة (كبرى جزر الأرخبيل الإندونيسي وأكثرها سكانا)، و هي تقاليد تؤكد على التناغم و التوافق، بمعنى رفض الاختلاف و المعارضة،

وهي أيضا تؤكد على احترام و توقير الأكبر سنا. و تلقى سوهارتو تدريبه العسكري على أيدي العسكرية الهولندية ثم اليابانية، و كلاهما بالضرورة كقوتي احتلال لبلد غريب كان همهما الأساسي هو تحقيق الأمن، بمعنى النظر إلى العواقب الأمنية لكل سياسة باعتبارها أولوية أجدر بالاعتبار. أشترك سوهارتو أو قاد خلال حياته العملية حملات كان مهمتها قمع الانتفاضات المحلية أو تمرد الشيوعيين أو الحركات الانفصالية في الأقاليم ، نتيجة لهذه الخبرات فإن سوهارتو كان يميل إلى نوع من الهوس بالنظام و الاستقرار[٢٩].

كما إن سوهارتو اتخذ من مبادئ البانتاشيسلا –السابقة الذكر – التفسير الوحيد للديمقراطية التي يجب أن تسير عليها البلاد فهو يقول ((في ديمقراطية البانتاشيسلا ليس هناك مكان للمعارضة على النمط الغربي في عالم البانتاشيسلا لدينا الحوار لإنجاز التوافق بين الناس. ليس لدينا هنا معارضة كتلك التي في الغرب المعارضة من أجل المعارضة و لأجل أن تكون مختلفا، لا وجود لها هنا))[٣٠].

هذا الرفض لفكرة المعارضة من حيث المبدأ عبر عنه سوهارتو عمليا من خلال تطوير أدوات الدولة لتكون سلاحه في إجهاض كل صور المعارضة لنظامه في مهدها و قبل أن تنمو لتشكل خطرا عليه.

ففي معرض تحييده لمعارضة الإسلام السياسي في اندونيسيا ، فقد واءم بعض من الآمال الاسلامية الدينية من اجل تجميل صورته السياسية للاندونيسيين المسلمين ، مما سمح له في بتنمية سياسة (الاستيعاب والتعديل) للقوى الاسلامية بشكل كامل وتأسيسه للإسلام السياسي الذي وجد تعبيره في رابطة المفكرين الإسلاميين الاندونيسيين (ICMI) المدعومة من سوهارتو ، وقد أدت سياسة (الاستيعاب والتعديل) التي اتبعها سوهارتو بالتحول الى دولة يرعاها الإسلام السياسي ضد الإسلام الراديكالي وتامين عدم معارضة الإسلاميين لسياساته ، وسماحه لحزب التنمية المتحد (حزب إسلامي) في خوض الانتخابات[٣١].

مع مطلع التسعينات كان الجيش قد أصبح المؤسسة السياسية الأكثر أهمية في إندونيسيا وقد لعب هذا الدور بشكل علني تحت الغطاء الشرعي لعقيدته العسكرية التي تقوم على الوظيفة المزدوجة للمؤسسة العسكرية ،التي تتمثل بحماية المصلحة الوطنية ، وإسهامه بموارده المؤسسية في تنمية البلاد ، هذه الموارد المؤسسية كان يقصد بها (الخبرات الإدارية و التنظيمية التي يكتسبها ضباط الجيش من خلال ترقيهم في المؤسسة العسكرية) ، أما الإسهام بها في مهام التنمية فتمت ترجمته بدخول الآلاف من ضباط الجيش سواء من كانوا بالخدمة أو تقاعدوا منها في مختلف المؤسسات المدنية التي تشكل الجهاز البيروقراطي للحكومة ، من بين هؤلاء كان مئات يشغلون مناصب وزارية و برلمانية و حزبية في حزب جولكار الحاكم وفى الإدارة المحلية والشركات المملوكة للدولة[٣٢].

غير أن الأمر الذي يحسب لسوهارتو انه قد رعى التنمية واسهم في تطور معدلات النمو، ففي عام ١٩٦٥ كانت إندونيسيا هي أفقر بلدان آسيا كان ٦٠% من السكان – حوالي ٥٥ مليون نسمة – يعيشون تحت خط الفقر وفى أعقاب تسنم سوهارتو للسلطة حقق إجمالي الناتج المحلى للبلاد نموا بنسب تخطت ٦% سنويا طوال الثلاثين عاما التالية[٣٣] ، وفى عام ١٩٩٦ كان ١١ %فقط من السكان – حوالي ٢٢ مليون نسمة – يعيشون تحت خط الفقر. حققت البلاد أيضا تقدما في معدلات التنمية البشرية مثل متوسط العمر المتوقع، والخصوبة، ومعدلات الوفاة للأطفال، وفى الاكتفاء الذاتي من إنتاج الغذاء، وأخذت إندونيسيا موقعا متقدما بين اقتصاديات ما يسمى بالنمور الأسيوية و أصبحت واحدة من أكثر البلدان اجتذابا للاستثمارات طويلة المدى[٣٤].

غير أن ما تحقق كان على حساب أمور عدة يمكن إيجازها بالاتي :-

١- تراجع معدلات التوزيع لعوائد التنمية لدى غالبية المواطنين .

٢- عدم الالتزام بمعايير وضوابط الديمقراطية في إدارة الحكم والتفرد بالسلطة.

٣- زيادة الاعتماد على الجيش والقوى الأمنية في مقارعة المناهضين والمعارضين لسياسات الرئيس.

٤- تصاعد معدلات الفساد في الدولة وما عرف بفساد النخبة ، بعد أن جمع سوهارتو حوله الرأسماليين والمنتفعين وأفراد أسرته ، فضلا عن الجيش الذي كان المساهم الأكبر في الاستثمار وقطف ثمار التنمية.

٥- سيطرة الدولة على وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

٦- هشاشة النظام وعدم قدرته على تجاوز الأزمات الاقتصادية وفشل كل سياساته في تقليل آثارها[٣٥].

فعلى مدى عقود ركز سوهارتو ونظامه الجديد على الاستغلال وتحقيق الثراء الفاحش أكثر من السيادة[٣٦] ، إذ منح أولاده العديد من الاحتكارات التجارية العسكرية المتعددة، وقام الجيش بتشغيل مشروعات ربحية (من خلال أكثر من ألف وخمسمائة شركة) ، وعلى عكس ما يحدث في تايلاند حيث يجلب الحكم العسكري القليل من الحداثة الى البلاد ويعمل بصورة ما في تطويرها، أصبح الشغل الشاغل للجيش الاندونيسي هو الحفاظ على نصيبه من كعكة الاقتصاد، واحتل تأسيس حكومة مدنية مستقرة أولوية تالية بعد ذلك[٣٧].

شكل منتصف التسعينات منعطفا هاما في الحياة السياسية في اندونيسيا التي كانت لا تزال تعيش حلم النمو الاقتصادي المستمر دون أي بوادر لأي صعوبات في المستقبل القريب، في المقابل كان الجمود السياسي قد بدأ يدفع قطاعات مختلفة للتململ ، وبدا لأول مرة بعض دعاة الإصلاح السياسي يرفعون أصواتهم بالمطالبة بتداول حقيقي للسلطة ومكافحة الفساد، ومثل الحزب المعارض (الحزب الديمقراطي الاندونيسي) أول الأصوات الداعية لانتخابات نزيهة بعد أن شكك الحزب بانتخابات عام ١٩٩٢ واتهم الرئيس سوهارتو وحزبه بتزوير نتائج الانتخابات.

إن خشية سوهارتو من تصاعد حدة المعارضة دعاه الى زرع الفتنة داخل الحزب الديمقراطي للنضال ، مما أدى الى أعمال عنف بين أنصار (سوريادي) زعيم الحزب الذي تم تعيينه في مؤتمر الحزب بالابنة الصغرى للرئيس السابق سوكارنو (ميجاواتي سوكارنو)[٣٨] فحصلت مواجهة عنيفة بين طرفي الحزب ، ولكن الأمر الذي لم يحسبه سوهارتو وجيشه في

إعدادهم لخطة ضرب الحزب كان من خروج مئات الفقراء من حي (مارتمان) القريب من مقر الحزب واصطدموا مع رجال الأمن الذين ضربوا طوقا على مكان الحدث في معركة شرسة ، سرعان ما تحولت الى أعمال شغب وسلب ونهب طالت المحال التجارية والبنوك والمباني الإدارية القريبة وأحدثت خسائر كبيرة قبل أن تتمكن قوات الأمن من احتواء الموقف[٣٩].

إن أحداث عام ١٩٩٦ أشرت علامة هامة جدا بان المعارضة لنظام سوهارتو التي ظلت لفترة طويلة محصورة في قطاعات المثقفين والأحزاب السياسية وطلبة الجامعات قد تحولت لتشمل أول مرة الفقراء الذين كانوا يسكنون في عشوائيات حول العاصمة وفي مركزها من جهة، وان ذات الأحداث لم تكن إلا بداية لما كان يختمر في الشارع الاندونيسي من غضب على النظام ومؤسساته العسكرية من جهة أخرى.

إن الاضطرابات التي بدأت تضرب الشارع الاندونيسي عززت بالأزمة المالية التي ضربت دول جنوب شرق آسيا ومنها اندونيسيا ، وان أهم أسباب الأزمة في اندونيسيا كان الآتي :-

١-أسلوب التنمية في الانفتاح الاقتصادي و إزالة القيود عن القطاع المالي، واتسام ذلك بالسرعة أكثر من اللازم و لم يتح معه الوقت الكافي لوضع ضوابط تتحكم في النشاط الاقتصادي.

٢-إسراف القطاع الخاص بالاقتراض والتوسع في مشروعات بطيئة الدوران اقتصاديًا وكذلك المضاربات العقارية، كما أن معدلات النمو المرتفعة أدت إلى ارتفاع المديونية الخارجية، وتدفق معها الاستثمار الأجنبي الذي أخفى معه العيوب الهيكلية في الاقتصاد ومنها انعدام الشفافية وانتشار الفساد، وانخفاض الصادرات، وعجز الميزان التجاري.

٣-فساد الساسة ، فحصول الأزمة المالية كان نتيجة استغلال السلطة و سعيها لحماية الدائنين الغربيين والمصارف التي استشرى فيها الفساد على حساب الأعداد المتزايدة من الإندونيسيين الفقراء.

٤-عدم موافقة سوهارتو على الرضوخ لشروط صندوق النقد الدولي التي كانت تقتضي تجريد كثير من أفراد عائلته و أصدقائه من الاحتكارات التي كانت تحت أيديهم و استرداد

قسم من الأصول المملوكة لهم لسداد بعض الديون، إذ أن مثل هذه الإجراءات تهدد الأساس الاقتصادي لسوهارتو و عائلته كما أنها فضحت علنا هشاشة المعجزة الاقتصادية التي كان يبنى عليها شرعيته السياسية.

فقد عبرت الأزمة الاقتصادية عن نفسها في تدهور قيمة العملة في مواجهة الدولار والعملات الأخرى ، وهجرة رؤوس الأموال الأجنبية ، ولم تفلح السياسات المالية في إنقاذ هذا التدهور ، ولم يكن النظام المصرفي بقادر على أن يؤدي دوره ، وأفضى كل ذلك الى حالة من الركود الاقتصادي ، وارتفاع أسعار الغذاء وأصبح العديد من الناس غير قادرين على الوفاء بمتطلبات الحياة ، صاحب ذلك زيادة هائلة في معدلات البطالة ، إذ تراوح عدد العاطلين ما بين ٤،٦ و٥،٣ مليون متعطل عن العمل مما أدى الى مشكلات أمنية وتراجع مستوى الإنتاجية وأصبحت اندونيسيا ارض خصبة للفساد[٤٠] وتزايد تركز الثروة فكانت الباعث الرئيس للاحتجاجات ضد سوهارتو ونظامه ، فبدأت بمواجهات بين طلبة الجامعات وقوات الأمن لم تلبث أن اتسع نطاقها الى الحد الذي أصبح تهديدا للوحدة الوطنية[٤١].

في عام ١٩٩٨ أعادت الجمعية انتخاب سوهارتو رئيسا للبلاد وإعطائه المزيد من الصلاحيات في تحدي واضح للاحتجاجات وغليان الشارع الاندونيسي ، وفي مستهل فترته الرئاسية الجديدة فاجأ سوهارتو الجميع بتشكيل جديد للحكومة اثبت من خلاله انه لا ينوي الاستجابة الى مطالب الإصلاح [٤٢] ، فضلا عن إعلانه زيادة أسعار البترول بزيادة قدرها ٧١% ، وزيادة قدرها ٦٧% في أسعار تذاكر المواصلات العامة التي يعتمد عليها غالبية السكان[٤٣].

ويقدر عدد القتلى نتيجة الاحتجاجات للفترة من ١٢- ١٥ مايس ١٩٩٨ في العاصمة جاكارتا وحدها (٥٠٠) فرد وسبعمائة فرد في مناطق مختلفة أخرى ، ووفقا لتقارير بعض منظمات حقوق الانسان في اندونيسيا فانه تم قتل قرابة (١٨٠٠) فرد في جاكارتا وحدها[٤٤].

لقد أدت قرارات سوهارتو وتعالي حدة الاحتجاجات الى خسارته لأهم مؤسستين كانت تكفل لسوهارتو الاستمرار ، وهما الجيش الذي أعلن تعاطفه مع الطلبة ومطالبهم ، والبرلمان الذي عبر ولأول مرة توجه مستقل عن الخط المعلن لنظام سوهارتو وانه – أي البرلمان – ينوي البدء في تشريع مجموعة من الإصلاحات التي تستجيب للحركة الطلابية ،وإزاء ضغط الجيش والبرلمان وخسارة سوهارتو لموقف الأحزاب الاسلامية التي اجتمع بها لإقناعها بمساندته اضطر سوهارتو للتنحي في ١٨ مايس ١٩٩٨ وتولي نائبه (بحرالدين يوسف حبيبي) مهام الرئاسة وفقا للمادة الثامنة من الدستور ((في حالة وفاة الرئيس أو استعفائه أو إعفائه أو تعذر قيامه بواجباته خلال مدة ولايته يخلفه نائب رئيس الجمهورية بقية تلك المدة)).

المبحث الثاني
مسارات التحول الديمقراطي وآفاقه المستقبلية

بقيت الحياة الحزبية في إندونيسيا منذ استقلالها عام 1945 بائسة ومحكومة بعصا الجيش إلى حد بعيد، ولم تشهد نظاما حزبيا ديناميكيا كالذي تعيشه اليوم منذ استقلالها، ففي عهد الاستقلال عهد أحمد سوكارنو كانت الأحزاب محدودة والمناخ الديمقراطي الذي تعمل فيه موجها من قبل الجيش، وفي عهد سوهارتو الذي عرف(بالنظام الجديد) لم يكن على الساحة سوى ثلاثة أحزاب سياسية يضمن فيها الحزب الحاكم حزب جولكار الأغلبية الساحقة في انتخابات شكلية – كما ذكرنا سابقا – ، أما بعد سقوط نظام سوهارتو فقد نشط المجتمع الاندونيسي في تشكيل الأحزاب السياسية ، فقد تم إعطاء تراخيص لأكثر من (٢٠٠) حزب، لم يستطع سوى (٣٨) منها خوض الانتخابات التشريعية للأعوام ١٩٩٩و ٢٠٠٤ ، وبدأ الشروع في التحول الديمقراطي ، فهل تمكنت اندونيسيا من إرساء العمل الديمقراطي وتكوين دولة المؤسسات ؟ وهل تمكنت من استبعاد دور الجيش في الحياة السياسية ؟

المطلب الأول : الانتخابات التشريعية والتعديلات الدستورية (دور المؤسسة التشريعية والجيش في انتقال السلطة).

إن الاحتجاجات الطلابية استمرت على الرغم من تنحي سوهارتو عن السلطة واستلام نائبه (يوسف حبيبي)، الذي كان من المفترض أن يتم مدته الى عام ٢٠٠٣، فقد اعتبر تسليم سوهارتو السلطة لنائبه بأنه التفاف على مطالب الشعب وغير شرعي، إلا إن (حبيبي) شكل حكومته التي جاءت مخيبة للآمال ، حسب الاصلاحيون[٤٥] ، فقد اختار وزراءه من الحزب الحاكم (جولكار) ومن المؤسسة العسكرية وأبقى على بعض الوزراء من وزارة سوهارتو، الأمر الذي أدى الى تعالي الأصوات المنادية بانتخابات مبكرة ، ولم يكن أمام الرئيس إلا إعلان نيته

إجراء الانتخابات ولكن بشكل دستوري ، واستعان في تسويق خطته بأطراف مختلفة كان لكل منها تطلعاته التي يخدمها مسار بعينه لتعديل تركيبة السلطة ، وكان الطرفين الرئيسين في اللعبة السياسية هما الجيش وتيار الإسلام السياسي وكلاهما يفضل إجراء انتخابات برلمانية ، فالإسلاميون وعلى رأسه (أمين رئيس) الذي كان يتوقع صعود الإسلاميين في البرلمان الجديد وتحقيق الأغلبية (ثلثي الجمعية التأسيسية) التي ستنتخب الرئيس الجديد فيما بعد ، وللجيش كانت الانتخابات البرلمانية فرصة لتمديد الوقت بما يتيح ترتيب أوراقه ، فوجود العسكريين المعينين (٧٥) عضو فضلا عن الـ(٢٠٠) المعينين من الأقاليم والذين يسهل على الجيش أقناعهم والتلاعب بمجريات التصويت داخل الجمعية هو أمر سهل إذا أحسن الترتيب له، شريطة أن تقوم هذه الأطراف باسترضاء الطلبة وكسب تأييدهم الأمر الذي يعد بعيد المنال عن الأطراف ذاتها[٤٦].

لم يكن أمام حبيبي إلا الاستعانة بالدعم الخارجي من خلال بعض الإصلاحات التي يقوم بها وكان من أهمها الآتي :-

١-حسم ملف تيمور الشرقية من خلال التصويت للانفصال أو البقاء ضمن الدولة الاندونيسية فجاءت النتائج في مايس ١٩٩٩ لصالح الانفصال .

٢-قطع جميع الروابط بين مسئولي الأجهزة والإدارات الحكومية والشركات الخاصة وأصحابها ، وتصفية الوجود الاقتصادي لجميع أبناء وأقارب الرئيس السابق سوهارتو في أجهزة وهيئات الدولة والشركات المملوكة لها.

٣-عزل ابن الرئيس السابق من رئاسة قوات الاحتياط بالجيش ، خاصة بعد توصل تحقيق عسكري الى مسئوليته عن بعض عمليات الفساد المالي داخل المؤسسة العسكرية.

٤-إعلانه الإفراج عن جميع المعارضين السياسيين الذين اعتقلهم النظام السابق.

٥-إعلانه إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في أوائل العام ١٩٩٩[٤٧].

على الرغم من فوز الحزب الديمقراطي للنضال في انتخابات البرلمان عام ١٩٩٩ بزعامة ميغاواتي سوكارنو بنحو ١٥٤ مقعدا وحصول حزب جولكار على ١٢٠ مقعدا وحصول حزب النهضة المتحد بزعامة (عبدالرحمن واحد) ٥٩ مقعدا ، جاءت الانتخابات الرئاسية في الجمعية الوطنية لصالح عبدالرحمن واحد ليصبح الرئيس الرابع لاندونيسيا[٤٨] وتم إقناع ميغاواتي بمنصب نائب الرئيس بعد أن علمت بان توجه الجيش مع عبدالرحمن واحد ، وكانت المخاوف بان واحد سيسعى الى (أسلمة) الدولة ، إلا انه قام بالتعبير عن نفسه بأنه ليبرالي إسلامي وقام بزيارة الى اسرائيل التي كانت نقطة الخلاف مع الجيش والتيار الإسلامي ، وسعيه الى تكريس اللامركزية الإدارية التي باتت في نظر البعض بأنها تهديد لوحدة اندونيسيا ، فأقيل من منصبه في عام ٢٠٠١ من قبل الجمعية التأسيسية لسوء حالته الصحية واتهامه بالفساد ، وتسنمت ميغاواتي سوكارنو الرئاسة وفقا للمادة الثامنة من الدستور.

على الرغم من الدلالات الإيجابية التي حملها سيناريو الأزمة الأخيرة خاصة تكريس آلية الانتقال السلمي للسلطة، إلا أنها أثارت في الوقت نفسه الكثير من التساؤلات حول مستقبل الاستقرار السياسي وعملية التحول الديمقراطي والعلاقة بين تطور عملية التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي من ناحية، وإدارة عملية التحول الديمقراطي من ناحية أخرى وقد تفاوتت التقديرات المتعلقة بمستقبل الاستقرار السياسي في إندونيسيا في ظل رئاسة السيدة ميجاواتي ، إلا أن تشكيل الحكومة الإندونيسية الجديدة عكس إدراكا واضحا لدى ميجاواتي لقواعد اللعبة السياسية في إندونيسيا على ضوء الأزمة السياسية الأخيرة والتي كشفت عن الدور الهام الذى يمكن أن يمارسه البرلمان الإندونيسي كفاعل رئيسي في النظام السياسي جنبا إلى جنب مع الجيش في حالة الصدام مع مؤسسة الرئاسة ، كما عكست في الوقت نفسه إدراكها للتحديات الرئيسية التي تواجه الحكومة وضرورة التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتخاذ خطوات أكثر راديكالية في برنامجي الإصلاح الاقتصادي والخصخصة وأخيرا فقد حرصت ميجاواتي على تشكيل حكومة تضمن لها تمثيل كافة القوى السياسية والحزبية الدينية الفاعلة خاصة الجيش والأحزاب السياسية الرئيسية جنبا إلى جنب مع ضمان توافر عناصر

الكفاءة والخلفية المهنية التي تتوافق وطبيعة المشكلات الرئيسة التي تواجه ميجاواتي خاصة المشكلات الاقتصادية والتي حددتها ميجاواتي في إعادة الاستقرار إلى العملة الأجنبية، وإصلاح النظام المصرفي وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية.

في إطار تلك الخطوط العامة شرعت ميجاواتي الى تشكيل حكومة تكنوقراط ، إذ أسندت الوزارات الاقتصادية إلى أشخاص عرفوا بتأييدهم لسياسة التعاون مع صندوق النقد الدولي والمؤسسات الاقتصادية الدولية ودفع برنامج الخصخصة فأسندت مسئولية وزارة الاقتصاد إلى دوروجاتون كونتجورو جاكتى بينما أسندت وزارة المالية إلى بويديونو وهما معروفان بتأييدهما الواضح لسياسة التعاون مع صندوق النقد الدولي وتطبيق ورشة الإصلاح الهيكلي التي يطرحها الصندوق على اندونيسيا(٤٩).

لقد استطاعت ميجاواتي أن تفهم لعبة السياسة في اندونيسيا وشروطها ومرتكزاتها التي ينبغي عليها مراعاتها في حال أرادت الاستمرار ، لذلك عملت على الآتي:-

١- حرصها على تمثيل القوى السياسية الرئيسية خاصة حزب جولكار (المعروف بدعمه للرئيس السابق عبد الرحمن واحد) بالإضافة إلى تمثيل القوى السياسية الإسلامية والجيش.

٢- عملها الدؤوب داخل البرلمان لانتخاب حمزة حاظ نائبا لها ، والذي يوفر قدراكبيرا من فرص الاستقرار السياسي من خلال التوازن الذى يمكن أن يقوم به حمزة بين مؤسسة الرئاسة، من ناحية، والبرلمان من ناحية أخرى، وذلك بالنظر إلى عدة عوامل رئيسة يأتي في مقدمتها :-

أ- رئاسته لحزب التنمية المتحد الذى يسيطر على (٧٠) مقعدا في الجمعية الاستشارية محتلا بذلك الترتيب الثالث بعد حزبي ميجاواتي وجولكار، الأمر الذى قد يضمن لميجاواتى ومؤسسة الرئاسة بشكل عام، قدرا أكبر من دعم وتأييد المؤسسة التشريعية في إندونيسيا في حالة استمرار التوافق بين ميجاواتي وحمزة.

ب- أهمية حمزة من كونه يمثل التيار الإسلامي التقليدي في إندونيسيا، الأمر الذى قد يوفر لها دعما داخل التيار خاصة في مواجهة أنصار الرئيس عبد الرحمن واحد الذى ينتشر أنصاره داخل نفس التيار من خلال رئاسته لجماعة . نهضة العلماء . التي تعد أكبر منظمة للتيار الإسلامي التقليدي في إندونيسيا.

ج- يوفر وجود حافظ في منصب نائب الرئيس مصدرا آخر لتحقيق التوازن الجغرافي داخل النظام السياسي فبينما تنتمي ميجاواتي إلى جافا التي تعد من الجزر الإندونيسية المركزية، ينحدر حمزة من غرب كاليمنتان والتي تعد ضمن الجزر الطرفية وتأتى أهمية العامل الجغرافي في ضوء أهمية الانتماءات الجغرافية في إندونيسيا، خاصة بالنسبة للجزر الطرفية التي تشعر بقدر كبير من التهميش في مواجهة سيطرة الجافانيز (نسبة إلى جزيرة جافا).

د- يمثل وجود حمزة مصدرا لتحقيق التوازن السياسي بين التيار القومي العلماني، ممثلا في ميجاواتي، والتيار الإسلامي التقليدي، ممثلا في حمزة، وهكذا يمكن القول، أنه بالإضافة إلى الدور الذى يمكن أن يلعبه وجود حمزة كنائب للسيدة ميجاواتي في تحقيق التوازن داخل النظام السياسي الإندونيسي خلال الفترة القادمة سواء بين مؤسسة الرئاسة والبرلمان، أو داخل مؤسسة الرئاسة ذاتها، أو التوازن الجغرافي والديني، فإن وجود حمزة يمكن أن يلعب دورا هاما في مواجهة مشكلات النزاعات الانفصالية في بعض الأقاليم خاصة في الأقاليم التي يسيطر فيها التيار الإسلامي[٥٠].

٣- استمداد الشرعية لميجاواتي عن طريقين الأول : انتخابها في الجمعية التأسيسية خلفا لواحد ، والثاني الأكثر أهمية هو حصولها على ٣٤% من نسبة الأصوات في انتخابات ١٩٩٩ في حين كان عبدالرحمن واحد قد حصل على ٢٤% ، مما يعني أنها استطاعت أن تكسب رضا الجيش في الحالتين.

لقد دلت التحولات السياسية في اندونيسيا على عمق الوعي والنضوج التدريجي للديمقراطية ، إذ صادقت الجمعية الوطنية في عام ٢٠٠٢ على جملة من التعديلات الدستورية كان أهمها :-

١- انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه بشكل مباشر من قبل المواطنين بدلاً من قبل المجلس الاستشاري الشعبي.

٢- أصبحت فترة رئاسة رئيس الجمهورية ونائبه فترتين رئاسيتين كحد أعلى.

٣- انتخاب جميع أعضاء مجلس النواب الشعبي بشكل مباشر من قبل الناخبين.

٤- تشكيل مجلس النواب الإقليمي/ مجلس الشيوخ وانتخاب جميع أعضائه بشكل مباشر من قبل الناخبين.

٥- يتم انتخاب جميع أعضاء المجلس الاستشاري الشعبي المكون من جميع أعضاء مجلس النواب وجميع أعضاء مجلس النواب الإقليمي بشكل مباشر من قبل الناخبين.

٦- قيام التعددية الحزبية بمعناها الحقيقي.

٧- فصل الشرطة عن القوات المسلحة.

٨- إلغاء الوظائف المدنية لأفراد القوات المسلحة.

٩- حرية الصحافة.

١٠- حرية التعبير دون الحصول مسبقاً على ترخيص لإقامة مظاهرة مثلاً، والاكتفاء بإعلام الشرطة.

١١- انتخاب رؤساء المحافظات والأقاليم والبلديات من قبل المواطنين مباشرة عبر الانتخابات الإقليمية بدلاً من تعيينهم.

١٢- تشكيل لجنة مكافحة الفساد.

١٣- تشكيل المحكمة الدستورية.

١٤- منح الحكم الذاتي الموسع لمحافظتي أتشيه وبابوا[٥١].

فمنذ عام ١٩٩٩ عرفت إندونيسيا أربع عمليات انتقال انتخابية رئاسية وبرلمانية سلمية في العام ١٩٩٩ والعام ٢٠٠١ والعام ٢٠٠٤ والعام ٢٠٠٩٠ كانت مكاسبها الديمقراطية خلال تلك الفترة قد سجلت معدل عال وفق مقياس الحريات السياسية والمدنية الذي تعده منظمة (فريدوم هاوس) فمن ست درجات (علامة ٧ تشير إلى الوضع الأسوأ) انضمت البلاد إلى صفوف الديمقراطيات الليبرالية نسبياً في العالم وسجلت (٢،٥) درجة في العام ٢٠٠٩ [٥٢].

إن الوعي الديمقراطي في اندونيسيا تم ترجمته في انتخابات عام ٢٠٠٤ والتي تعد أول انتخابات تتسم بالنزاهة والشفافية والتداول السلمي للسلطة ، فإذا لعبت المؤسسة التشريعية دورا كبيرا في انتقال السلطة عبر ثلاثة رؤساء من عام ١٩٩٩ الى ٢٠٠٤ (جي بي حبيبي ، عبدالرحمن واحد ، ميغاواتي سوكارنو) ، فان الديمقراطية عبر صناديق الاقتراع أوصلت الرئيس السادس لاندونيسيا (سوسيلو بامبانغ يودويونو)[٥٣].

الانتخابات التشريعية للأعوام ١٩٩٩و٢٠٠٤و ٢٠٠٩

اسم الحزب	عدد المقاعد ١٩٩٩	عدد المقاعد ٢٠٠٤	عدد المقاعد ٢٠٠٩	الانتخابات * الرئاسية ٢٠٠٩	عدد الأصوات والنسبة
حزب جولكار	١٢٠	١٢٧	١٢٥	يودويونو	٧٣،٨٧٤،٥٦٢ ٨٠،٦٠%
الحزب الديمقراطي الاندونيسي للنضال	١٥٤	١٠٩	٩٥	ميغاواتي	٣٢،٥٤٨،١٠٥ ٢٦،٧٩
حزب التنمية المتحد	٥٨	٥٨	٣٧	جوزيف كالا	٠٨١،٨١٤،١٥ ٢١،٤١%
حزب النهضة القومي	٥٩	٥٣	٢٧		
الحزب الديمقراطي	–	٥٦	١٥٨		
حزب العدالة والرفاه	٧	٤٥	٥٧		
حزب الأمانة الوطنية	٣٤	٥٣	–		
حزب الهلال والنجمة	١٣	١١	–		
حركة اندونيسيا العظمى	--	١٤	٢٦		
حزب الرفاه والسلام	--	١٣	–		
أخرى	٢٦	١٢	٢٥		
الجيش الاندونيسي	٣٨	--	–		

المصدر : : **P18Andreas Ufen : Opcit**

المطلب الثاني : الديمقراطية وبناء الاقتصاد الوطني.

كان المراقبون ينظرون بإعجاب إلى إندونيسيا، بسبب إدارتها السليمة للمشروعات الاقتصادية الضخمة، وما تحققه من معدلاتٍ مذهلة في النمو الاقتصادي، حتى كشفت الأزمة المالية، التي هزت جنوب شرقي آسيا، في ١٩٩٧/١٩٩٨، عن الأسس الهزيلة، التي بني عليها الاقتصاد الإندونيسي، فيما عرف بإستراتيجية إحلال الواردات، إذ حقق الاقتصاد الإندونيسي نموا خلال السنوات العشر السابقة للازمة الآسيوية (١٩٩٧ – ١٩٩٨) بمعدل ٨% ولكن منذ النصف الثاني لعام ١٩٩٨ انهار سعر الروبية الإندونيسية والأسواق المالية، وتراجع النمو الاقتصادي إلى الصفر ، ففي الوقت الذي لقيت فيه اندونيسيا الإشادة بسبب الإدارة الجيدة لاقتصادياتها الكلية ومعدل النمو المرتفع، فإن الأزمة المالية الآسيوية كشفت عن المثالب والثقوب في ثوبها الاقتصادي ومنها قطاع البنوك الضعيف والديون الخارجية المرتفعة المستحقة على القطاع الخاص والممارسات غير التنافسية التي خدمت المصالح المالية للرئيس السابق سوهارتو وعائلته وأصدقائه – كما سبق ذكره – وقد كان للأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الاندونيسي آثارها الخطيرة على الأوضاع في هذا البلد، فقد أدت الى تهاوي البناء الاقتصادي الاندونيسي والى الكشف عن الثغرات الخطيرة سواء على المستوى الاقتصادي أم السياسي أم الاجتماعي.

إن النمو الاقتصادي الذي حققته إندونيسيا لم يحقق توزيعا عادلا للثروة، فمتوسط الدخل الفردي المعلن ١٣٠٠ دولار لا يعبر عن حقيقة دخل أكثر من٨٠% من السكان الذين لا يزيد دخلهم عن ٣٥٠ دولار، وقد جعل ذلك حراك الأزمة والعنف يستهدف السكان من أصل صيني الذين يسيطرون على أهم القطاعات الإنتاجية والتجارية ، أو يعبر عن سخط أبناء الأقاليم الغنية بمواردها ولكن أهلها محرومون، كما نشأت حركات سياسية إقليمية تدعو إلى الفيدرالية بدلا من المركزية وتوزيع ثروات الدولة ومواردها بعدالة.

واضطرت الحكومة الإندونيسية بسبب الأزمة المالية إلى توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض قيمته ٤٣ مليار دولار(٥٤).

وقد كان من المتوقع أن تواجه إندونيسيا مشكلات اقتصادية قاسية، بسبب صراعات مع الحركات الانفصالية، وتدني مستوى الأمن في الأقاليم الإندونيسية، وتفشي الفساد، وضعف النظام المصرفي، وتوتر علاقاتها مع صندوق النقد الدولي. وفي ظل هذه الظروف، وكان المتوقع استمرار تدني الثقة لدى المستثمر، وعدم إيجاد فرص عمل جديدة. فضلا عن عدم استمرار معدل النمو الذي تحقق عام ٢٠٠٠، والذي بلغ ٤٠٨%، نظرا لأنه قائم على عوامل قصيرة المدى، مثل: ارتفاع أسعار النفط على المستوى العالمي، وازدياد الصادرات غير النفطية، وانخفاض الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية الأجنبية(٥٥).

إلا أن التحولات السياسية في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩ وانتقال السلطة بشكل سلمي وعبر صناديق الاقتراع والتعديلات الدستورية التي أبعدت دور الجيش من الحياة السياسية ، قد أسهمت في إعادة الثقة لدى المستثمرين الأجانب والمنظمات المالية الدولية لمساعدة اندونيسيا على تخطي آثار الأزمة ، إذ أظهرت أحدث البيانات والإحصاءات عن أن اقتصاد إندونيسيا نما خلال ٢٠١١ بمعدلات سريعة غير مسبوقة منذ الأزمة الآسيوية في ١٩٩٧، وهو ما خفف من الشكوك بقدرته على تخطي التحديات التي يجلبها التباطؤ في الطلب العالمي، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الإندونيسي بنسبة ٦٠٥% في عام ٢٠١١، متفوقاً على التوقعات التي رأت ألا يتجاوز نموه نسبة ٦٠٤% (٥٦).

شهدت اندونيسيا نمواً كبيراً في حجم الاستثمارات مشابهاً لما حدث في الصين خلال أيامها التوسعية الأولى، فخلال العام ٢٠١٠، نمت الاستثمارات الأجنبية في اندونيسيا بنسبة ٢٠% لتبلغ رقم قياسي قدره ٢٠ مليار دولار ، وتزيد فرص دخول مثل هذه الاستثمارات إلى اندونيسيا مع انخفاض تكلفة الاقتراض لها وزيادة الحاجة للبنية التحتية مما لا شك سيساهم في زيادة النمو ، ومثيلاً لذلك، أظهر الاستهلاك المحلي مرونته أيضاً خلال العقد الأخير، معادلاً نسبة تتراوح ما بين ٥٠% و ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على الرغم من نمو حجم الصادرات بشكل سريع (٥٧).

ومن المرجح أن تبقى تسهيلات السياسات الائتمانية وثقة المستهلكين ؛ ليظل بذلك النمو مزدهراً ، بينما من المتوقع أن يتباطأ نمو الصادرات بسبب ضعف التعافي الاقتصادي في الولايات المتحدة الأميركية، وأزمة الديون المتفاقمة في منطقة اليورو ، على أن يتنبه صانعو السياسات في إندونيسيا إلى العجز المتزايد في الميزان التجاري الناتج عن الانخفاض المستمر في مستوى الصادرات، والارتفاع المستمر في مستوى الواردات استجابة للاستهلاك المحلي المزدهر ، وبما أن الصين واحدة من أهم مستوردي السلع الإندونيسية، فسيكون اقتصاد البلاد معرضاً للتذبذب وفق اتجاه النمو الصيني ، وتعادل المواد الخام والفحم والنفط الخام وزيت النخيل ما يقارب ٧٠ % من صادرات اندونيسيا ، ويأتي الطلب عليها بشكل أساسي من الصين[٥٨]، فضلا عن كون السياسات الحكومية الهادفة الى زيادة الموارد العامة للدولة أدت الى التوجه لقطاعي البترول والغاز الطبيعي للقيام بالمهام التنموية ورفع معدلات النمو ، وشجع الحكومة على ذلك زيادة أسعار هذه السلع عالميا خلال عامي ٢٠٠٨و٢٠٠٩ وإقبال الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في هذا القطاع مما تسبب في تراجع كميات الاحتياطي من البترول والغاز الطبيعي وبالتالي التأثير على استدامة التنمية في اندونيسيا للفترة المقبلة[٥٩].

المطلب الثالث : تحديات الديمقراطية في اندونيسيا وآفاقها المستقبلية.

تفتخر اندونيسيا، بفضل حركة الإصلاح، بمكانتها كأكبر تجمع إسلامي وثالث أكبر ديمقراطية في العالم بعد الهند والولايات المتحدة، وهي المكانة التي تحاول اندونيسيا الاستفادة منها في تعاملها مع الأسرة الدولية، إذ باتت صناديق الاقتراع والعملية الانتخابية عامل حسم في إضفاء الشرعية على الحكومة الاندونيسية ، مما يعني التحول الديمقراطي وبناء دولة المؤسسات، إلا أن الديمقراطية الاندونيسية لا زالت تشوبها الكثير من العناصر التي تشكل تحديا حقيقيا تحول دون وصولها الى درجة الطموح التي يتمناها المواطن الاندونيسي ، ولعل من أهم التحديات يمكن تشخيص الآتي :-

١- يبقى وباء الفساد من المظاهر البارزة التي ورثتها إندونيسيا من الأنظمة السابق، وهو لا يزال مستحكما في الحياة العامة، ولا تبدو التشريعات والأنظمة التي يعلن عنها بين الحين والآخر لمكافحة هذا الداء مجدية، إذ أصبحت ظاهرة الفساد من الممارسات الطبيعية بل والضرورية أحيانا في كافة مؤسسات الدولة إلا نادرا، رغم تجريم هذه الممارسات قانونيا ،لكن استفحال الظاهرة جعل مكافحتها أمرا غير يسير ، إذ تكلف هذه الممارسات الاقتصاد الإندونيسي مليارات الدولارات سنويا، وهو ما أبقى الحالة الاقتصادية للمواطن الإندونيسي دون تحسن، إن لم نقل إنها تراجعت عن ما كانت عليه في عهد سوهارتو، إذ يعيش اليوم ٤٩% من السكان على أقل من دولارين في اليوم ، فثمن الديمقراطية –كما يراه المواطن الاندونيسي – بات يثقل كاهله ، ولان كل الأنظمة التي تعاقبت على حكم اندونيسيا كانت تكتسب جزءا هاما من شرعيتها من خلال توفير الخدمات للمواطن ورفع مستوى المعيشة وتقليل نسب البطالة ومحاسبة الفاسدين في الأنظمة السابقة والحالية ، ولكن المواطن الاندونيسي لم يجد مصداقية في محاربة الفساد بعد عجز الدولة عن محاسبة سوهارتو وعائلته في تهم الفساد التي وجهت إليهم من قبل القضاء الاندونيسي.

٢- بقاء النخب السياسية القديمة كمرتكز أساسي لكل الحكومات ومستقبل التحالفات في الجمعية الوطنية ومجلس النواب ، سواء من حزب جولكار كما هو واضح في نتائجه الانتخابية، إذ شكل الحكومة مع الحزب الديمقراطي – حزب الرئيس سوسيليو ، أم المؤسسة العسكرية ، ومما تجدر الإشارة إليه هنا بأنه وعلى الرغم من تقديم الحزب لاعتذار عن ما صاحب مسيرته السياسية أبان حكم سوهارتو وإعلانه تغيير فكره السياسي من اجل اندونيسيا ، فانه لعب دورا في إفشال خطط الحكومة في تقديم عائلة الرئيس الأسبق سوهارتو وأقاربه للمحاكم المختصة بتهم الفساد ، أما الجيش ، فعلى الرغم من استبعاده من العملية السياسية وتحديد دوره في الحماية الوطنية ، فان الجيش لا زال عاملا صعبا تجاوزه ، ولعل ما شجع المؤسسة العسكرية على تقليص دورها السياسي هو أن رأس الدولة هو أحد رموز هذه المؤسسة، فالجنرال يودويونو ارتقى لرتبة عسكرية عليا في الجيش قبل أن يتقاعد وتولى منصب الوزير

المنسق للشؤون الأمنية في حكومة ميغاواتي، وهو أعلى منصب وزاري معني بالشؤون العسكرية والأمنية. ولذلك يعتبر الجيش يودويونو ممثلا غير رسمي لهذه المؤسسة الفاعلة في الحياة العامة الإندونيسية ، كما أن وصول أي شخصية عسكرية الى سدة رئاسة البلاد في القريب أم البعيد سيكون محكوم عليها بالفشل إذ لم تستثمر الثقل الذي يحتله الجيش في مجمل الحياة السياسية.

٣- المحافظة على كيان الدولة ومواجهة حركات الانفصال ، باعتبارها اخطر تحد للنظام الديمقراطي الجديد وخاصة أن الأساليب القمعية يصعب تمريرها كما كان يحدث في الماضي، فضلا عما عكسته تجربة استقلال إقليم تيمور الشرقية من تعزيز للأفكار الانفصالية وهو ما يعنى أن إندونيسيا مقبلة على موجة جديدة من العنف في عدد من الأقاليم سواء كان ذلك تحت دعاوى انفصالية أو اضطهاد ديني مثال ما يشهده إقليم أتشيه،و جزر مولكو وبابوا، إذ تشعر هذه الأقاليم بأنها قاعدة النمو في اندونيسيا بالمخزون النفطي والغازي الذي تحويه أراضيهم وخاصة إقليم آتشي ومالكوم في الوقت الذي يعاني السكان من الفقر وعدم توزيع عوائد التنمية بشكل عادل ، الأمر الذي يؤدي الى دعاوي انفصالية وأزمات للحكومة المركزية، فضلا عن الدعم الدولي الذي تلقاه هذه الأقاليم والذي يغذي روح الانفصال من اجل إضعاف اندونيسيا اقتصاديا ،كما أن فشل الدولة في الدفاع عن حرية المواطنين الدينية المكفولة رسميا لهم هو من أهم العوامل التي من شأنها أن تعوق مسيرة الديمقراطية [٦٠].

٤- محافظة طرفي معادلة الحكم اللذين يبدوان ظاهريا في حالة توازن وشراكه (ممثلة في التيار الإسلامي والتيار العلماني) . ،على قواعد اللعبة الديمقراطية، لاسيما وان كل طرف على حدة لا يمتلك كافة أركان معادلة الاستقرار كما تعكسها الخبرة التاريخية للتجربة الإندونيسية، وخاصة فيما يتعلق بولاء العسكريين، وتأييد ودعم رجال الأعمال ومن ثم فمن المتصور أن تستمر حالة الشد والجذب لفترة قادمة مع الأخذ في الاعتبار جدية الخطوات الإصلاحية التي يجب أن تأخذ سبيلها للتنفيذ بشكل سريع وأن تكف كافة الأطراف عن المطالبة بثمن دورها في التغيير، فعلى الرغم من كون هدف الاستقرار يظل هو الأكثر منطقية وتوافقا مع حالة عدم الاستقرار التي عاشتها إندونيسيا لفترة نصف قرن (١٩٤٥-١٩٩٩) ، إلا أن كثرة الأطراف المشاركة في

الأزمة أو تلك الباحثة عن حلول وطموحات سياسية، قد زاد من تعقيد شبكة التحالفات السياسية، فضلا عن زيادة الثقل النسبي لبعض القوى السياسية والأشخاص وهكذا يمكن القول أن مصدر التهديد المحتمل للنظام القائم، يكمن في القدرة على ترسيخ دعائم التجربة الديمقراطية وتجاوز المرحلة الانتقالية التي شهدتها إندونيسيا، ودعم معادلة الاستقرار القائمة على الموازنة بين ولاء العسكريين والاحتفاظ بعلاقات طيبة مع رجال الأعمال والبيروقراطية الإندونيسية من جانب ثان مع الأخذ في الاعتبار قدرة المؤسسة العسكرية على الإمساك بخيوط اللعبة السياسية و تحريك الأحداث من وراء الستار و هو وضع ليس من اليسير حدوث تغييرات كبيرة فيه في المستقبل القريب و المتوسط، لما يتسم به هذا الوضع من تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية معقدة.

٥- محاولة التأثير على الموروث الثقافي الاندونيسي من خلال حركات التنصير والتغريب التي تشهدها العديد من المناطق الاندونيسية والنائية منها خاصة ، والتي تغذي بدورها حالات العنف وتحطيم أسس التوافق التي اعتمدها المجتمع الاندونيسي منذ الاستقلال وفق مبادئ البانتاشيسلا ، وظهور بعض الامتدادات الدينية الغريبة على المجتمع والإلحادية منها خاصة التي أثارت حفيظة المسلمين ضدها مما ولد حالات عنف شهدها إقليم آتشي ، والتي أسهمت في ولادة الإسلام المتشدد الذي يسعى الى تطبيق الشريعة الاسلامية كمصدر أساس للتشريع مما ينذر بالمستقبل حصول أعمال عنف ، فقد تم تأشير غياب التسامح الذي عرف به المجتمع الاندونيسي والذي كان العامل الحصين لوحدتها وتعايشها في ظل التنوع ، ولعلنا لا نبالغ إذا ما ذهبنا مع باراج خانا في تشبيهه للديمقراطية الاندونيسية في ظل التحدي الثقافي عندما يقول (مع ذبول الهوية القومية والانحراف بالموروث الثقافي لاندونيسيا تصبح الديمقراطية مثل السيارة التي تفقد أجزاءها وهي سائرة في طريق وعر ويفضل القادة الاندونيسيون أن تظهر البلاد وكأنها مركز تأليفي للديمقراطية والخطاب السياسي ولكن الواقع ينذر بغير ذلك)[٦١].

الخاتمـــــــة

تقدم التجربة الاندونيسية وفق منهج التدرج معالم قوة مكنت الدولة من احتواء العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فاندونيسيا تتعرض للهجوم من عدة نواحي أما من قبل الانسان وأما من قبل الطبيعة ، فهي معرضة على الدوام للانفجارات البركانية والزلازل والأمراض والتسونامي والأزمات المالية والعرقية والدينية ، وكانت بلا دفاع في مواجهة كل ذلك ، ولكونها دولة غير فاشلة فإنها باتت معجزة في وقوفها أمام كل هذه التحديات وقدمت نموذجا ديمقراطيا استطاع أن يصل الدولة الى بر الأمان سياسيا والى حد مقبول اقتصاديا ، إلا أنها وبذات الوقت تبدي ملامح عدم الاستقرار لاستمرار النخب السياسية القديمة فكريا ، والنخب العسكرية التي وان غادرت العملية السياسية ولكن لا يمكن تجاهل دورها في تحريك أسس وقواعد العملية الديمقراطية لحاجة النخب السياسية لمثل هذا الدور للمحافظة على وحدة الدولة ، كما أن التحول من الإدارة المركزية الى اللامركزية والاعتراف بحريات الأفراد وحقوقهم في المساهمة في التعبير من خلال المشاركة السياسية وتكوين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني قد أسهمت في بلورة التوجه الى دولة المؤسسات والفصل بين السلطات.

إن قلة كفاءة الحكومات المحلية نتيجة ممارسات الأنظمة السابقة يشكل صعوبة في تطبيق اللامركزية الإدارية، فتحويل المبالغ للحكومات المحلية من دون معرفة دقيقة للنفقات اللازمة و من دون مراقبة و إجراءات وقائية إدارية قد يشجع على انتشار الرشوة و الفساد إلى المستويات الحكومية الأدنى ، لهذا، يجب العمل على رفع كفاءة الحكومات المحلية عن طريق تعزيز الرقابة و فرض إجراءات وقائية و عقوبات إدارية لمنع أي تلاعب من قبل المسئولين الإداريين ولكن في ظل التشريعات القانونية والتعديلات الدستورية فان اندونيسيا قادرة على أن تقدم نموذجا يحتذى به في عملية التحول الديمقراطي ، خصوصا وإنها تحاكي وفقا لظروفها عمليات التغيير العربي التي لا زالت تتخبط دون أن تتمكن من إرضاء شعوبها والوصول بهم الى تحقيق ما كانوا يصبون إليه.

الهوامش

(١) محمد أسد شهاب ، لمحات من تاريخ اندونيسيا ، بيروت . دار لبنان للطباعة والنشر ١٩٧٠ . ص ص ١٩ – ٢٠.

(٢) للمزيد عن هذه الممالك ينظر : اسماعيل احمد ياغي ،تاريخ شرق آسيا الحديث، الرياض، مكتبة العبيكان ١٩٩٤ ص١٦.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢١.

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٣.

(٥) اندونيسيا – معلومات وحقائق أساسية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة دراسات العدد (١٩) ٢٠١٠ ، ص ١٠.

(٦) لطفي اسياوكنتا ، التجربة الديمقراطية في العالم الإسلامي ، ترجمة هاني عبدالعظيم ، جاكارتا ، منشورات معهد جوتا ، ٢٠١٢ ص ٢٣.

(٧) كليفورد غيرتز، تأويل الثقافات،ترجمة محمد بدوي ،بيروت ،المنظمة العربية للترجمة ٢٠٠٩،ص ٤٨٤.

(٨) Akira Nagazumi. The History Of Indonesia. Jakarta The Institute Of historical studies1976 P:219

(٩) The Indonesian constitution and its treatments. The General Assembly Jakarta 2008

(١٠) جرت على الدستور الاندونيسي أربع تعديلات منذ إقراره عام ١٩٤٥.

(١١) lbid :p 4

(١٢) كان عدد أعضاء الجمعية الاستشارية وفق ما قرره دستور ١٩٤٥ (١٠٠٠) عضو، وفي تعديل كانون الأول ١٩٩٩ تم تخفيض العدد الى (٧٠٠ عضو) lbid : 5

(١٣) الفقرة ثانيا من المادة (٢٠ أ) من الدستور الاندونيسي lbid :p6

كذلك ينظر : . Indonesia s Political System since 1945 Australia your Police Network2011

(١٤) William H.Fredrek . and Robert L. Worden . Indonesia a Country Study .Library Of Congress . U.S.A. P 143

(١٥) Lbid.p146

(١٦) William H0 Fredrik :Opcit. P123

(١٧) ولد احمد سوكارنو عام ١٩٠١ في مدينة بليتار في جاوة من أم بوذية ومن أب جاوي كان مدرسا وكلمة سوكارنو مشتقة من (سو) بمعنى طيب أو جميل أو ممتاز، و(كارنو) بمعنى بطل أي البطل الجميل أو الممتاز ، تلقى تعليمه في اندونيسيا، وحصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المعمارية ، أسس عام ١٩٢٧ الحزب الوطني الاندونيسي وتعرض للنفي عدة مرات من قبل السلطات الهولندية ، عرف بتعدد الزوجات ومن مختلف الجنسيات ، حكم اندونيسيا من عام ١٩٤٥ الى ٢٠ شباط ١٩٦٧ بعد أن ثار الشعب ضده : للمزيد ينظر محمد أسد شهاب ، مصدر سبق ذكره ص ص ٧٤ – ١٤٤.

(١٨) Guy J.Pauker .The Soviet Challenge in Indonesia. Foreign Affairs July 1962 :P;62 Affairs July 1962 :P;62 .

(١٩) المصدر نفسه ، ص ٢٤ .

(٢٠) ذكرت وكالة الأنباء الآسيوية أن عدد العلماء والمدرسين في المدارس الاسلامية الذين أعدمهم الشيوعيون خلال فترة جمهوريتهم السوفيتية بألف وخمسمائة رجل ، مثلوا بجثثهم أبشع تمثيل ، وقد نقلت الصحافة حينها بأنها شاهدت أطفال العلماء والمدرسين وتتراوح أعمارهم بين الثامنة والثالثة عشر وقد فقدوا أبصارهم نتيجة قيام

الشيوعيون بكي أعينهم بالحديد المحمى ، للمزيد حول هذه الجرائم ينظر : اسماعيل احمد ياغي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٩.

(٢١) William .H.Fredrik. Opcit :P137 كذلك ينظر : محمد أسد شهاب ، مصدر سبق ذكره ص ص ٢٧-٣٠.

(٢٢) الحزب الوطني الاندونيسي هو احد الأحزاب التي استطاعت أن تكون قاعدة شعبية عريضة ، تأسس عام ١٩٢٧ بزعامة احمد سوكارنو ، ضم هذا الحزب الشخصيات الوطنية المدنية والعسكرية وكان له دور في معارك التحرير ضد الاستعمار الهولندي : للمزيد ينظر محمد أسد شهاب ، مصدر سبق ذكره ص ٥٦.

(٢٣) William H. fredrik :Opcit .P 145

(٢٤) في معرض رده على القوى الاسلامية المعارضة للتشريعات التي وضعها ا ستشهد سوكارنو، معرباً عن استحسانه، بجملة أتاتورك التي قال فيها: "لقد حررت الإسلام من الدولة لأنني أريد للإسلام أن يصبح ديناً قوياً، وحررت الدولة من الإسلام لأنني أريد للدولة أن تصبح مؤسسة قوية". وقد شرح سوكارنو تلك المقولة = قائلا إن الدين عندما يستقل عن الدولة يصبح معتمداً على ذاته، وإن مصالح الدين والدولة غير متطابقة، وإن تداخل الدولة والدين يسمح للسلطات الدينية بتقليص حرية الدولة في اتخاذ القرارات. على سبيل المثال، وفقاً لفهم سوكارنو، فإن أتاتورك كان يشدد على قيمة التفكير الاقتصادي المنطقي في مقابل الفلسفة الدينية القدرية المحافظة التي كانت تسيطر على المجتمع التركي، حيث كانت القدرية الراسخة في أذهان الشعب التركي، والتي تستمد جذورها من الدين، قد أدت إلى أزمات اقتصادية كما عززت النظرة السلبية للحياة، حيث أنها كانت تبرر الوضع القائم بوصفه قضاء الله وقدره وليس نتاج أعمال البشر أو تقصيرهم. كما كان سوكارنو يرى أن أتاتورك قد وقف بوجه الحركة المناوئة للتنمية : للمزيد ينظر:

(٢٥) Henry L. Roberts. The Story Of Indonesia .New York. Macmillan Press 1975.P76

(٢٦) محمد علي القوزي ، و حسان العلاق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١١.

(٢٧) Akira Nagazumi Opcit :P267.

(٢٨) غيليرمو اودنيل ،و فيليب س شميتر ، الانتقالات من الحكم السلطوي – استنتاجات أولية حول الديمقراطيات غير المؤكدة ، ترجمة صلاح تقي الدين بغداد ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، ٢٠٠٧ ص ٣٧.

(٢٩) ولد سوهارتو في ٨ حزيران ١٩٢١ لأسرة تشتغل بالزراعة وتلقى تعليمه في المدارس الجاوية والتحق بالجيش الهولندي عام ١٩٤٠ وتم ترقيته لرتبة رقيب عام ١٩٤٢ ثم التحق بالجيش الاندونيسي واشترك في معارك التحرير وقاد العديد من العمليات التي أدت الى تحرير اندونيسيا ، استطاع في عام ١٩٦٥ من القضاء على انقلاب الجيش والحزب الشيوعي ، عينه البرلمان رئيسا بالوكالة عام ١٩٦٧ ثم رئيسا منتخبا عام ١٩٦٨ ليصبح الرئيس الثاني لاندونيسيا واستمر حكمه ٣٢ عاما ، توفي عام ٢٠٠٨ : ينظر :

(٣٠) William H. Fredrik : Opcit :P 213
Akira Nagazumi . Opcit :P 416 كذلك :

* تم اعتماد الأحرف باللغة الانكليزية كاختصار لاسم الحزب وفقا للغة الاندونيسية وليس اختصار باللغة الانكليزية وهو مستخدم في اغلب المراجع التي تم استخدامها في هذا البحث

(٣١) William H. Fredrik : Opcit :P317
Lbid :p 325

(٣٢) شافعي أنور ، الإسلام السياسي والديمقراطية في اندونيسيا ، مركزا لقدس للدراسات السياسية ،٢٠٠٦ ص١٤ .

(٣٣) Angel Rabasa .and . John Haseman .The Military And Democracy In Indonesia . RAND Congress Labrary 2009 .P 39.

(٣٤) وائل جمال ، مخاضات التغيير تجارب في الثورة ، الشبكة العربية لحقوق الانسان ، ٢٠١٢ ص ١١ .

(٣٥) J.Ernesto Lopez and Chistofer M.Meissner. The Glbalization Of Trade And Democracy1870 - 2000.U.S.A Congress Library 2005:P 43

(٣٦) وائل جمال ،مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٤-١٦.

(٣٧) بدأت السلطات الاندونيسية في عام ٢٠٠٠بالتحقيق في ثروة سوهارتو واتهمته باختلاس ٥٧١ مليون دولار لتمويل مشاريع يديرها أفراد من أسرته ، وقد قدرت مجلة (تايم) الأمريكية ثروة سوهارتو بحوالي ١٥ مليار دولار أمريكي وقيمة ما امتلكته أسرته في ٣٢ عاما من حكمه بحوالي ٧٣ مليار دولار: ينظر:
ماكان ماركار ، تجربة اندونيسيا في إقصاء الدكتاتورية ، وكالة انتربريس ، ٢٠١١ ، باب تقارير دولية ، بلا صفحة.

(٣٨) باراج خانا ، العالم الثاني – السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد ، ترجمة : دار الترجمة ، بيروت ،الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٨٥.

(٣٩) دياه برماتا ميجاواتي ستي عواطي سوكارنوبوتري رئيسة إندونيسيا السابقة. هي أول سيدة تتقلد منصب رئاسة اندونيسيا من ٢٣ يوليو ٢٠٠١ وحتى ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٤ خلفا لعبد الرحمن وحيد، وهي ابنة أحمد سوكارنو أول رئيس لاندونيسيا، وكان لديها شعبية كبيرة في الأوساط الفقيرة. ولدت في جاكارتا في ٢٣ يناير عام ١٩٤٧ كثاني طفل، وأول ابنة للرئيس سوكارنو. "ميگاواتي" في اللغة السنسكريتية تعني "صاحبة الغيمة"، و"سوكارنوبوتري" بالبهاسا تعني "ابنة سوكارنو". والدتها فاطمة والتي كانت إحدى تسع زوجات تزوجهن سوكارنو. في ١٩٧٠ توفي زوجها الأول في تحطم طائرة في إيريان جايا ،في ١٩٧٢ تزوجت من الدبلوماسي المصري جمال حسن أحمد حسن، ثم انفصلا في نفس السنة. في ١٩٧٣ تزوجت توفيق كيماس، وأنجبا ٣ أبناء.تؤمن بالأرواح بشدة وبالتنجيم، وتقول أن روح والدها تزورها

باستمرار، وهي في ذلك ليست مختلفة عن الموروث التقليدي الجاوي. وفي خلال حملتها الانتخابية قالت أنها عندما تواجه قرارا صعبا بأنها تخلد للنوم للتشاور مع روح والدها.

للمزيد ينظر : شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.wekabedia.com

(٤٠) وائل جمال ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣

(٤١) ضخ البنك المركزي مئات الملايين من الدولارات من احتياطي يتضاءل بسرعة في عمليات تمويل مشبوهة لرجال أعمال مقربين من الرئيس و حزبه الحاكم. كانت هذه الأموال كالعادة تمر في قنوات خفية إلى أيدي مسئولي الحزب لاستخدامها في عمليات حشد الدعم السياسي المطلوبة لاجتماع الجمعية التأسيسية في مارس من عام ١٩٩٨٠ و لكن هذه المرة لم يكن بالإمكان الحفاظ على سرية نزح مثل هذا القدر من الأموال من خزانة البنك المركزي. و لم تكن تلك هي الفضيحة الوحيدة التي أحاطت بالتعاملات المالية لحكومة سوهارتو في مطلع العام. فقد تم الكشف عن استخدام ما يقرب من مليار دولار لإقالة عثرات مجموعة من البنوك المملوكة لمقربين من العائلة الرئاسية دون أمل في إعادة ردها. هذه الفضائح إضافة إلى آثار الانهيار الاقتصادي على غالبية الشعب كانت وقودا لأكبر موجة من الاحتجاجات الطلابية شهدتها إندونيسيا منذ عقود طويلة: للمزيد ينظر : وائل جمال ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢.

(٤٢) محمد محي الدين ، مسارات التحول الديمقراطي – التجارب الدولية والدروس المستفادة – منشورات المركز الإنمائي للأمم المتحدة ٢٠١١ ، ص ١٩.

(٤٣) إن التشكيلة الوزارية ضمت إحدى بنات سوهارتو كأول فرد من عائلته يحصل على منصب وزاري والوزارات الأخرى تم إسنادها الى رجال الاحتكارات الإقطاعية التي كفلها لهم قربهم من عائلة الرئيس.

(٤٤) المصدر نفسه ، ص ٣٨.

(٤٥) رضا محمد هلال ، مسارات التحول في مرحلة ما بعد الثورة في إيران– اندونيسيا – أوكرانيا ، مجلة السياسة الدولية العدد ١٨٨ ابريل ٢٠١٢ ، ص ٨٣.

(٤٦) قادة الإصلاح في اندونيسيا في تلك الفترة هم (عبد الرحمن واحد رئيس جمعية نهضة العلماء ومؤسس حزب النهضة الشعبي) السيدة ميغاواتي سوكارنو بوتري (رئيسة الحزب الديمقراطي الإندونيسي للنضال) و (أمين رئيس) رئيس الجمعية المحمدية، ومؤسس حزب الأمانة الوطني) السلطان العاشر ومحافظ جوكجاكرتا (نجل السلطان التاسع ومحافظ محافظة جوكجاكرتا) للمزيد ينظر :

(٤٧) Adam Schwarz . Indonesia After Suharto.Foreign Affairs. VOL:173 July / August 2000 :P83

(٤٨) William H. Fredrik : Opcit:P86

(٤٩) رضا محمد هلال ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٣.

(٥٠) من مواليد عام ١٩٤٠ أنهى تعليمه الثانوي في إندونيسيا سافر إلى مصر للدراسة في جامعة القاهرة حيث درس لعدة سنوات، وأجاد العربية،. ثم سافر إلى العراق حيث حصل على البكالوريوس من جامعة بغداد. تولي رئاسة جمعية نهضة العلماء (أكبر جمعية إسلامية رسمية بالعالم – ٢٥ مليون عضو) بعد وفاة مؤسسها والده. كما إنه عضو بمركز شيمون بيريز للسلام بإسرائيل . كانت حالته صحية متدهورة من قبل توليه الرئاسة، وأصيب بالعمى نتيجة إصابته بعدة نوبات القلبية. اتهم بالفساد وأقاله البرلمان الإندونيسي من منصبة كرئيس في ٢٠٠١.

(٥١) محمد فايز فرحات ، ميجاواتي وآفاق الاستقرار السياسي في اندونيسيا ، مجلة السياسة الدولية العدد ١٤٧ يناير ٢٠٠٢ ص ١٥٠.

(٥٢) المصدر نفسه ، ص ص ١٥٣–١٥٤.

(٥٣) محمد داودية ، الجهود الاندونيسية للتحول الديمقراطي ، جريدة الرأي العدد ١٥٣٧٠ في ٢٠١٢/١١/٢٤ صفحة دراسات.

(٥٤) محمد محي الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١.

(٥٥) من مواليد ٩ أيلول ١٩٤٩ في قرية تريماس شرق جافا كان مولعا بالرياضة والفنون، دخل الأكاديمية العسكرية في جاكارتا وتخرج منها وتدرج بالرتب العسكرية الى أن أصبح جنرالا في الجيش الاندونيسي تقاعد من الجيش في عام ٢٠٠٢ لينصرف الى العمل السياسي وانتخب رئيسا لاندونيسيا عام ٢٠٠٤ وأعيد انتخابه عام ٢٠٠٩ : للمزيد ينظر : htt p://www.wekabedia.com

(٥٦) ستيفن مغايرا ، الاقتصاد الاندونيسي من الأزمة الى الازدهار ، منشورات منظمة الأغذية والزراعة FAO ، ٢٠٠٦ص ١٩.

(٥٧) المصدر نفسه ، ص ٢٧.

(٥٨) كاميل عقاد ، الاقتصاد الاندونيسي وتخطي التوقعات ، صحيفة البيان العدد ١٥٦٣٢في ١٣ شباط ٢٠١٢.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) رضا محمد هلال ، التنمية في اندونيسيا – دراسة في المؤشرات والمعوقات – ، بحث في كتاب دور الدولة بين الاستمرار والتغير في الخبرة الآسيوية ، جامعة القاهرة ، مركز الدراسات الآسيوية ٢٠٠٩ ، ص ٣٨٢.

(٦٢) روين بوش ، نهضة الأمة والصراع من أجل السلطة في الإسلام والسياسة في إندونيسيا ، (الانترنت) www.alukah.net .

(٦٣) باراج خانا ، مصدر سبق ذكره ،ص ٣٨٨.

المصـــــــادر

١- اسماعيل احمد ياغي ،تاريخ شرق آسيا الحديث ، الرياض ، مكتبة العبيكان ١٩٩٤

٢- اندونيسيا – معلومات وحقائق أساسية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة دراسات العدد (١٩) ٢٠١٠.

٣- باراج خانا ، العالم الثاني – السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد ، ترجمة : دار الترجمة ، بيروت ،الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠٠٩ .

٤- رضا محمد هلال ، التنمية في اندونيسيا – دراسة في المؤشرات والمعوقات – ، بحث في كتاب دور الدولة بين الاستمرار والتغير في الخبرة الآسيوية ، جامعة القاهرة ، مركز الدراسات الآسيوية ٢٠٠٩ .

٥- رضا محمد هلال ، مسارات التحول في مرحلة ما بعد الثورة في إيران– اندونيسيا – أوكرانيا ، مجلة السياسة الدولية العدد ١٨٨ ابريل ٢٠١٢.

٦- ستيفن مغايرا ، الاقتصاد الاندونيسي من الأزمة الى الازدهار ، منشورات منظمة الأغذية والزراعة FAO ، ٢٠٠٦.

٧- شافعي أنور ، الإسلام السياسي والديمقراطية في اندونيسيا ، مركزا لقدس للدراسات السياسية ،٢٠٠٦.

٨- غيليرمو اودنيل ،و فيليب س شميتر ، الانتقالات من الحكم السلطوي – استنتاجات أولية حول الديمقراطيات غير المؤكدة ، ترجمة صلاح تقي الدين بغداد ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، ٢٠٠٧.

٩- كليفورد غيرتز، تأويل الثقافات،ترجمة محمد بدوي ،بيروت ،المنظمة العربية للترجمة ٢٠٠٩.

١٠- لطفي اسياوكنتا ، التجربة الديمقراطية في العالم الإسلامي ، ترجمة هاني عبدالعظيم ، جاكارتا ، منشورات معهد جوتا ، ٢٠١٢.

١١- محمد أسد شهاب ، لمحات من تاريخ اندونيسيا ، بيروت . دار لبنان للطباعة والنشر ١٩٧٠.

١٢- محمد محي الدين ، مسارات التحول الديمقراطي – التجارب الدولية والدروس المستفادة – منشورات المركز الإنمائي للأمم المتحدة ٢٠١١.

١٣ – محمد فايز فرحات ، ميجاواتي وآفاق الاستقرار السياسي في اندونيسيا ، مجلة السياسة الدولية العدد ١٤٧ يناير ٢٠٠٢ ص ١٥٠.

١٤- وائل جمال ، محاضات التغيير تجارب في الثورة ، الشبكة العربية لحقوق الانسان ، ٢٠١٢.

المصادر الأجنبية :-

1- Angel Rabasa .and . John Haseman .The Military And Democracy In Indonesia . RAND Congress Labrary 2009

2- Akira Nagazumi . The History Of Indonesia .Jakarta The Institute Of historical studies1976

3- Adam Schwarz . Indonesia After Suharto . Foreign Affairs. VOL:173 July / August 2000

4- Guy J.Pauker .The Soviet Challenge in Indonesia .Foreign Affairs July 1962 .

5- Henry L. Roberts. The Story Of Indonesia .New York .Macmillan Press 1975. Indonesia s Political System since 1945 . Australia your Police

6- Network 2011.

7-J.Ernesto Lopez and Chistofer M.Meissner. The Globalization Of Trade And Democracy 1870-2000 .U.S.A Congress Library 2005.

8- The Indonesian constitution and its treatments .The General Assembly Jakarta 2008.

9- William H.Fredrek . and Robert L. Worden . Indonesia a Country Study .Library Of Congress . U.S.A .

الصحف :

١–كاميل عقاد ، الاقتصاد الاندونيسي وتخطي التوقعات ، صحيفة البيان العدد ١٥٦٣٢في ١٣ شباط ٢٠١٢.

٢–ماكان ماركار ، تجربة اندونيسيا في إقصاء الدكتاتورية ، وكالة انتربريس ، ٢٠١١ ، باب تقارير دولية.

٣ – محمد داودية ، الجهود الاندونيسية للتحول الديمقراطي ، جريدة الرأي العدد ١٥٣٧٠ في ٢٠١٢/١١/٢٤.

TheTransition from Totalitarianism to democracy: The Obstacles and Future Prospects (Case Study of Indonesian).

Instructor. Dr. Talal Hamid Khaleel.

Abstract

The question of the transition from the authoritarian political system to democratic regimes is one of the topics that is considered by many writers and thinkers , past and present , and in today's world where there is no place for totalitarian regimes the question of democracy as a rule system and lifestyle remains avariable that attracts various and different visions.

The call to democracy takes two sides, the first : the popular desire to remove the totalitarian regimes and build the institutions of a democratic society , which considered an internal variable, and the second : to impose democracy from the outside on totalitarian regimes and seek to change it in any way even the use of force based on the rationale and international justifications, including the defense of human rights, the fight against international terrorism , maintain international peace and security and political development , though these reasons , some real and some fabricated for the purposes and intentions of undeclared policies. However, the slogan of democracy has become one of the most glamorous slogans.

This research provides theoretical and applied vision to one of the experiences of the transition from totalitarianism to democracy, which is Indonesian experience through two sections, the first section has discussed the emergence of the state and its development historically , as we explained some facts related to geography and political ideology and the nature of the Indonesian regime as defined by the amended Constitution of 1945, and the period of independence and the power struggle, the military and the Communist Party, as well as the presidential phase of Suharto and the continued interference of the military in political life. In the second section, and through the three demands of which the sections involved, we discuss the transition from totalitarianism to democracy, and the paths of transformation and the role of democracy in building the national economy, as well as challenges facing Indonesia and the prospects for its democratic future, and finally, point out to the most important conclusions that came out of the search.